هذا المشروع ممول من الاتحاد الأوروبي

UPR

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الاستعراض الدورى الشامل..

مصر فى عيون العالم

المشروع نجح في جعل تنفيذ توصيات مجلس حقوق الانسان أولويه مجتمعيه

الكلمة الافتتاحية

بقلم / أيمن عقيل

على مدار عامين كاملين نفذت مؤسسة ماعت مشروع الاستعراض الدوري الشامل كاداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية، وهو ما يعتبر أول تدخل حقوقي متكامل لدمج فئات واسعة ومؤثرة من المجتمع في متابعة الإلتزام بتنفيذ تعهدات الحكومة المصرية أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل، ومن ثم تحقيق المشاركة الشعبية الحقيقية في تحسين أوضاع حقوق الإنسان .

يأتي تفرد المشروع وتكامل مكوناته من حرصه على العمل مع كافة الفاعلين في عملية صنع واتخاذ القرار كالمجتمع المدني، الإعلام،نشطاء الانترنت، البرلمانيين، المسئولين الحكوميين، الباحثين، وحتى المواطنين العاديين، حيث تضمن المشروع تدخلات واضحة ومحددة لكل فئة من هذه الفئات، تسعي في مجموعها إلى تمكين كل منهم من لعب دور في دعم الوفاء بالتعهدات المنبثقة عن توصيات الاستعراض الدوري الشامل .

ملمح آخر من ملامح التفرد في المشروع يتمثل في الحرص على تبني نهج الحوار وتقديم الحلول الإصلاحية بديلا عن نهج الصراخ والفضح والتشهير، وهو ما ساعد على نجاح المشروع في دفع السلطات المعنية لتبني كثير من مقترحات السياسات ومقترحات الشريعات التي دعا إليها أو قدمها المشروع، كما توج في النهاية بقيام الحكومة المصرية بتعديل القرار المنشيء للجنة الوطنية المعنية بمتابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل لتضم ممثلين لمنظمات المجتمع المدني في بادرة انفتاح جيدة على مكونات المجتمع المدني الحقوقي المصري .

إن مشروع الاستعراض الدوري الشامل كادة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية كان مرحلة مهمة وفارقة في مسيرة اهتمام مؤسسة ماعت بقضية الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان التي بدات منذ عشر سنوات، ولازالت مستمرة حتى الآن، وتوجت في عام 2016 بحصولها على المركز الاستاشري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، وسوف تشهد المرحلة المقبلة توسيعا لنشاط موسسة ماعت في هذا الملف في إطار قناعتها الراسخة بأن الآليات الدولية والإقليمية – لو أحسن استخدامها – يمكن ان تلعب دورا فاعلا في تحسين أوضاع حقوق الإنسان عبر العالم .

ماعت تعقد اجتماع خبراء لتفعيل الآلية الوطنية لمتابعة تنفيذ التعهدات الحقوقية لمصر

المائدة توصي :بانشاء لجنة وطنية موحدة لمتابعة تعهدات مصر أمام الاستعراض الدوري ولجان المعاهدات

تحت عنوان « نحو آلية وطنية دائمة لمتابعة تنفيذ تعهدات مصر أمام الآليات الدولية « عقدت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى للخبراء وذلك يوم السبت الموافق 8 أكتوبر 2016 .

تأتي المائدة في إطار تنفيذ أنشطة مشروع الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية ، الذي تنفذه مؤسسة ماعت بتمويل من الإتحاد الأوروبي ، ويسعي لمساعدة الدولة على الوفاء بالتزاماتها أمام الآلية الدولية ، وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة المختلفين للدعوة والانخراط في جهود إصلاح أوضاع حقوق الإنسان والسياسات العامة ذات الصلة .

استهدفت المائدة المستديرة دراسة أداء ونتائج عمل اللجنة الوطنية الدائمة للمراجعة الدورية الشاملة منذ يناير 2015 حتى الآن ، مناقشة المتطلبات التشريعية والإجرائية لتفعيل دور اللجنة الوطنية الدائمة في متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل ، فضلا عن بلورة رؤية موحدة تستهدف تفعيل دور اللجنة .

وقد شارك في الاجتماع نخبة متميزة من الخبراء والمسئولين ونواب البرلمان وقادة المجتمع المدني على رأسهم الدكتور أحمد البرعي وزير التضامن الاجتماعي الأسبق والخبير الدولي المعروف في لجان معاهدات حقوق الإنسان ، الدكتورة مايسة شوقي نائب وزير الصحة والمشرفة على المجالس القومية للسكان وللطفولة والأمومة ، المستشار أحمد أسامة المستشار القانوني للمجلس القومي لشئون ذوى الإعاقة ، النائب تادرس فلتس عضو لجنة حقوق الإنسان بالبرلمان المصري ، الدكتورة هدى بدران رئيس الاتحاد العام لنساء مصر، بالإضافة لمجموعة من الخبراء الحقوقيين الوطنيين .

في البداية قال أيمن عقيل رئيس مجلس أمناء مؤسسة ماعت أننا نحاول منذ فترة التواصل مع «اللجنة الوطنية الدائمة المعنية بآلية الاستعراض الدوري الشامل « التي تشكلت بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 37 لسنة 2015 ، إلا أننا اكتشفنا أن اللجنة لم تفعل ولا يتوفر اي بيانات عن اجتماعات عقتها اللجنة او إجراءات اتخذتها لمتابعة تنفيذ تعهدات مصر أمام الآلية ، وهو ما دعانا لعقد هذه المائدة بهدف الوصول لرؤية موحدة في هذا الشأن ، خاصة مع اقتراب موعد تقديم تقارير منتصف المدة المتعلقة بمدى التزام مصر بتنفيذ تعهداتها أمام الآلية الدولية في مارس عام 2017 .

من جانبه أشار الدكتور أحمد البرعي إلى أن عدم وجود آلية وطنية دائمة للتواصل مع الآليات الدولية ومتابعة التوصيات يؤدي إلى تناقضات واضحة بين التقارير المصرية المقدمة لهذه الآليات ، وأضاف أن عدم إشراك المجتمع المدني في إعداد التقارير ، بالإضافة للطبيعة المؤقتة للجان التي لا تجعلها تعتمد على أصحاب الخبرة في إعداد التقارير يؤدي إلى مشكلات كبيرة في التواصل مع الآليات الدولية ، وهو ما أكد عليه أغلب المشاركين .

وقد توافق المشاركون على ضرورة دعوة الحكومة لتفعيل عمل اللجنة وتوسيع عضويتها لتشمل منظمات المجتمع المدني إلى جانب الهيئات الحكومية المعنية والمجالس الوطنية ذات الصلة ، على أن لا تقتصر مهمة اللجنة على متابعة تنفيذ توصيات الاستعراض لدوري ، بل يجب أن تكون لجنة معنية بمتابعة كافة تعهدات الحكومة المصرية سواء أمام الاستعراض الدوري أو أمام لجان معاهدات حقوق الإنسان ، بالإضافة لمناشدة البرلمان المصري لاستخدام أدواته الرقابية في مساءلة الحكومة المصرية عما تم في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والدور الذي تلعبه اللجنة في هذا الصدد .

كما اتفق المشاركون على قيام تحالف منظمات المجتمع المدني من أجل الاستعراض الدوري الشامل المنبثق عن المشروع بتشكيل لجنة خبراء موازية غير حكومية لمتابعة تنفيذ التعهدات ، والتواصل بشأنها مع الآليات الوطنية والدولية ذات الصلة من أجل مساعدة الحكومة المصرية على الوفاء بالتزاماتها والعمل في إطار تشاركي لتحسين أوضاع حقوق الإنسان .

أيضا ، أوصي المشاركون بضرورة المشاركة في اجتماعات الدورة 34 لمجلس حقوق الإنسان بجنيف والتي ستنعقد خلال شهر مارس 2017 وهي الدورة التي تتزامن مع موعد تقديم تقارير منتصف المدة لمتابعة التقدم في تنفيذ تعهدات مصر أمام آلية الاستعراض الدوري الشامل ، والعمل على عقد أنشطة موازية بمقر مجلس حقوق الإنسان ومقابلة أعضاء المجلس ومسئولي المفوضية ، وقد تم تكليف مؤسسة ماعت بمتابعة وتنسيق هذا الأمر .

من هي مؤسسة ماعت للسلام والتنميه وحقوق الانسان؟

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

تأسست ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في مطلع عام 2005 كمنظمة مجتمع مدني غير حزبية وغير هادفة للربح، ثم وفقت أوضاعها مع قانون المنظمات الأهلية رقم 84 لسنة 2002 في عام 2008 وسجلت لدى وزارة التضامن الاجتماعي كمؤسسة أهلية.

مؤسسة ماعت لديها المركز الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، والمؤسسة حاليا هي رئيس الشبكة الوطنية المصرية لمؤسسة آنا ليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات منذ يونيه 2013، كما تتمتع بعضوية مجموعة مهمة من الشبكات والتحالفات الدولية والإقليمية والمحلية.

تسعي ماعت لتوظيف النهج الحقوقي واستخدام آلياته وأدواته في تعزيز قيم وممارسات السلام الاجتماعي والتنمية والديمقراطية والحكم الرشيد، فمنذ نشأتها ركزت المنظمة على ميادين عمل محددة في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان، ومع مرور السنوات تبلور هذا الاهتمام في برامج عمل رئيسية لتشكل أربعة برامج وهي:-

❖برنامج دعم اللامركزية والحكم المحلي الرشيد:

ويهتم بدعم التوجه نحو اللامركزية وزيادة مشاركة الأطراف المجتمعية الفاعلة في عملية صناعة القرار المحلي، فضلا عن متابعة أوضاع الخدمات العامة ذات الصلة بمنظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

❖برنامج السلام المجتمعي وتنمية الفئات المهمشة:

ويهتم بتقديم الدعم القانوني والاجتماعي والنفسي والاقتصادي للفئات الأكثر عرضة للتهميش المجتمعي، ومساعدتها على الاندماج في المجتمع وتعزيز قدرتها على الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة.

❖برنامج الانتخابات والديمقراطية:

تهتم فيه المؤسسة بشكل رئيسي بمتابعة الانتخابات العامة على المستويين المحلي والعربي، كما تهتم بعمليات التوعية الانتخابية العامة.

❖برنامج الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان:

من خلاله تعمل المؤسسة على إعداد التقارير والإفادات والمشاركة في الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، وتحظي آلية الاستعراض الدوري الشامل بالتركيز الأكبر من المؤسسة.

مشروع الاستعراض الدوري الشامل في 41 خطوة

الخطوه الاولي مصر والاستعراض الدوري الشامل

مصر قبلت 247 توصيه من اصل 300 تم تقديمها في الدوره الثانيه لاستعراضها الدوري

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة مجلس حقوق الإنسان في 2006, وكلفت المجلس بإجراء استعراض دوري شامل يستند إلى معلومات موضوعية وموثوق بها حول وفاء كل دولة بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. والهدف من الاستعراض هو تحسين أحوال حقوق الإنسان, تعزيز ودعم وتوسيع نطاق تعزيز وحماية حقوق الإنسان, وتقديم الدعم الفني للتصدي لتحديات الوفاء بحقوق الإنسان في كل بلد, حيث يتم استعراض ملفات حقوق الإنسان لكل الدول مرة كل أربع سنوات ونصف. أما نتائج عملية الاستعراض فتتمثل في مجموعة من التعهدات الطوعية للدولة التي تلتزم بإرادتها الحرة بتنفيذها خلال السنوات الأربعة والنصف التالية للاستعراض.

❖نتائج الاستعراض الدوري الشامل لمصر (الدورة الثانية – مارس 2015) خضعت مصر للاستعراض الدوري الشامل للمرة الثانية في نوفمبر 2014 , وتم اعتماد التقرير في مارس 2015 وقد نتج عن عملية الاستعراض تقديم 300 توصية لمصر حيث قبلت منها الدولة المصرية (223) توصية بشكل كلي, وقبلت (24) توصية بشكل جزئي, ورفضت (23) توصية, وأخذت علم ب (29 توصية), واعتبرت توصية واحدة غير دقيقة. وكانت هذه التوصيات وراء التفكير في المشروع خصوصا وان عدد التوصيات كبير جدا بالمراجعه الاولي التي تمت في 2010 .

الخطوه الثانيه الافتتاح

حضور اعلامى ودبلوماسي كبيرفى المؤتمر الاقتتاحى للمشروع

اقيم المؤتمر الافتتاحي لمشروع «الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية» في يناير 2016.

شارك في المؤتمر 150 من الإعلاميين, ممثلي العمل الأهلي, ممثلي البعثات الدبلوماسية, والمسئولين الحكوميين, وتم خلاله تقديم المشروع وأنشطته, بالإضافة لمناقشة دور المراجعة الدورية الشاملة في تعزيز حقوق الإنسان في مصر والعالم, والخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها في هذا الإطار فيما يتعلق بالدستور المصري الجديد الذي تم تبنيه وعدد النائبات في البرلمان المصري الجديد. ولاقي ترحيبا واسعا من مختلق القوي السياسيه والاعلاميه

الخطوه الثالثه التدريب للمجتمع المدني

12 ورشه تدريبيه علي مرحلتين لمنظمات المجتمع المدني حول مراقبه تنفيذ الحكومه لتنفيذ التوصيات

تم تنفيذ برنامج التدريبي «تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية على المتابعة الفعالة لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل».

وانقسم البرنامج الي مرحلتين كانت المرحلة الأولى مقدمه حول اليه الاستعراض الدوري والاليات الدوليه للرقابه علي حقوق الانسان وتم تنفيذ الورش التدريبه من خلال 10 ورش تدريبه عقدت في 8 محافظات غطت الجمعيات الاهليه لجميع محافظات الجمهوريه وشارك فيها 243 متدرب ومتدربه وكانوا نواه للتحالف المصري للاستعراض الدوري الشامل

.وتناولت الورشالتدريبية في مرحلتها الاولي تقديم إطار مفاهيمي حول حقوق الإنسان. معايير وإعلانات واتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان والبرتوكولات الاختيارية. ونطاق اختصاص كل منها. موقف مصر من التوقيع / التصديق على اتفاقيات وثائق حقوق الإنسان. آليات حماية حقوق الإنسان ومستويات مشاركة منظمات المجتمع المدني. آلية الاستعراض الدوري الشامل. نتائج خضوع مصر لآلية الاستعراض الدوري الشامل 2010/ 2014 . دور المجتمع المدني في متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل. ودور وأدوات المجتمع المدني في التوعية والتعبئة وتعزيز المراقبة المجتمعية لنتائج الاستعراض الدوري الشامل.

وأوصت بتنفيذ مجموعة من الأنشطة التطوعية التي تتضمن تنظيم ندوات تعريفية بالاستعراض الدوري الشامل لمنظمات المجتمع المدني القاعدية. الإعلاميين والجمهور بشكل عام. بالإضافة لدمج المعرفة بالاستعراض الدوري الشامل في أنشطة المنظمات المشاركة في البرنامج.

كما وصت الورشة التدريبية ان يقوم المتدربين بطرح مسودة قانون للاجئين في مصر. انتاج عمل مسرحي حول الاستعراض.

وتضمنت التوصيات التي تم تقديمها للمشاركين تنفيذ مجموعة من أنشطة التوعية بالاستعراض الدوري الشامل التي تتضمن معرض كاريكاتير داخل الجامعة. تنفيذ مسرح تفاعلي. تنظيم محاضرات داخل الجامعية للتوعية بالاستعراض

وتناولت ورش المرحله الثانيه مناقشة الإطار المفاهيمي للسياسات العامة. تحليل السياسات العامة والأدوات الملائمة. الرصد والتقييم لمدى التزام مصر بنتائج الاستعراض الدوري الشامل في ضوء تحليل السياسات العامة. رصد وتوثيق أوضاع حقوق الإنسان. وإعداد تقارير حالة حقوق الإنسان لتقديمها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان.

وتضمنت القضايا التي تعهد المشاركين بالعمل عليها توفير الصرف الصحي الامن ومياه الشرب النظيفة. تحسين الأوضاع البيئية خاصة بالنسبة للبحر الأحمر. الحفاظ على مياه النيل والقضاء على الصرف الصناعي في النيل. والقضاء على البطالة الناتجة عن تراجع معدلات السياحة.

كماتناولت اهم التوصيات العمل على أوراق سياسات متعلقة بمكافحة الإرهاب. تعزيز السلام الاجتماعي. السياحة البيئية. حل مشكلة الإسكان في مصر. دعم المهن اليدوية على المستوى المحلي. ودعم المزارعين.

الخطوه الرابعه :تاسيس التحالف المصري

التحالف المصري من اجل الاستعراض الدوري الشامل هو الاول من نوعه في المنطقه

مجلس امناء التحالف ادار المشروع .. وساهم في تطوير الانشطه .. وضمن استمراريته

وكانت من ابرز الخطوات في المشروع وهو الاجتماع التأسيسي ل «تحالف منظمات المجتمع المدني المصري من أجل الاستعراض الدوري الشامل» والذي عقد في ، القاهرة،يومي 23 و 24 مايو 2016. وهو اول تحالف من نوعه في المنطقه العربيه

تم تأسيس التحالف بمشاركة ممثلي 28 منظمة أهلية من الذين استفادوا من برنامج بناء قدرات المنظمات الاهلية، شهد الاجتماع اعتماد اللائحة الداخلية للتحالف، تشكيل مجلس أمناء التحالف من مؤسسة شركاء من اجل الشفافية، جمعية كل الناس للتنمية وحقوق الإنسان، جمعية المرأة والتنمية، مؤسسة العدالة للتنمية وحقوق الإنسان، جمعية الإرادة والتحدي للأشخاص ذوى الإعاقة، بالاضافة لتعيين مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان لتشغل الامانة الفنية للتحالف.

وعقد مجلس الامناء 6 اجتماعات طوال فتره المشروع وحتي الجمعيه العموميه الاخيره

كما تم وإقرار الخطة السنوية لعمل التحالف 2017، بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بآلية الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات مصر المنبثقة عنها،

وتضمنت أنشطة الخطة التي اقرها المجلس تنفيذ 50 نشاط مجتمعي للتوعية بالية الاستعراض الدوري الشامل وتعهدات مصر، إصدار أربعة تقارير نصف سنوية لمتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري، تقديم ثلاث مسودات قوانين للبرلمان بشأن قضايا يتم الاتفاق عليها بين مجلس الأمناء، المشاركة في دورة مجلس حقوق الإنسان المقررة في مارس 2017، وغيرها من الأنشطة.

كما تم مناقشة المسودة المبدئية والخطوط العريضة لتقرير تقييم منتصف المدة عن التقدم في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل.

كنما ناقش مشاركة وفد التحالف في اعمال الجلسة 34 لمجلس حقوق الانسان بجنيف، وتم الاعلان عن اسماء وفد التحالف المشارك في الجلسة، بالاضافة لمناقشة جدول اعمال الوفد خلال زيارته لجنيف.

وتكليف مجلس الامناء بالقيام بدور اشرافي وتنسيقي اقليمي للمنظمات على المستوى المحلي، تنفيذ مجموعة من الاجتماعات مع المسئولين على المستوى المحلي لتعظيم عدد المنظمات الاعضاء بالتحالف،

.شهد الاجتماع الخامس اعتماد التوجه الاستراتيجي الذي قامت الجمعية العمومية باقراره، كما شهد الاجتماع تأسيس خمسة لجان نوعية تشمل لجنة التمويل والموارد المالية، لجنة التنسيق والاتصال، لجنة إعداد التقارير، لجنة بناء القدرات، ولجنة الفئات الخاصة، بالاضافة لمناقشة ترتيبات المؤتمر الختامي للمشروع، وتم تكليف مؤسسة ماعت بمتابعة خطط عمل اللجان النوعية.

كما ناقش الاحتماع السادس كيفية الحفاظ على استدامة واستمرارية انشطة المشروع بعد انتهاء مدة التمويل، وشهد الاجتماع مناقشة كيفية حصول التحالف على الصفة القانونية للاستمرار في العمل.

وعقدت اجتماع الجمعية العمومية ل «تحالف منظمات المجتمع المدني المصري من أجل الاستعراض الدوري الشامل»،في الإسماعيلية، في أكتوبر 2017.

واستضاف الاجتماع الأعضاء ال 26 المؤسسين للتحالف، وتم خلاله مناقشة واعتماد الخطة الاستراتيجية للتحالف 2018، بالإضافة لوضع الاليات التنفيذية وخطة المتابعة.

الخطوة الخامسه الزيارات الميدانيه

زياره الي اسوان لتقديم الدعم الفني للمنظمات العضوه فى التحالف

قامت وحدة وحدة «الدعم الفني والقانوني»بزياره أسوان,في مارس 2016. وجاءت الزيارة في اطار تقديم وحدة الدعم الفني والقانوني للدعم التقني للمنظمات الاهلية اعضاء التحالف, بهدف مساندتهم في القيام بعمليات الرصد الميداني وكتابة تقارير الحالة, بالاضافة لمساندتهم في تنظيم انشطة محلية للتوعية بالاستعراض الدوري الشامل, وكتابة اوراق تحليل السياسات حول القضايا المحلية, تمت الزيارة لمؤسسة الجسر المصري, احد اعضاء التحالف.

الخطوه السادسه تدريب الاعلاميين

تدريب فريق اعلامي وصحفى قادر على ادماج قضايا حقوق الانسان في تقاريرهم

تم تنفيذ برنامج تدريبي للاعلامين للتوعيه باهميه اليه الاستعراض الدوري الشامل

وتم تنفيذه علي مرحلتين وعقد في كل دوره 6 دورات وعقدت 10 دزرات تدريبه شارك فيها 240 اعلامي من مختلف المؤسسات الاعلاميه في مصر محليا وعلي مستوي الوطني وتم عقد الورش في 8 محافظات وركزت الورش في المرحله الاولي علي زيادة معرفة وفهم المتدربين بمنظومة حقوق الإنسان (المعايير والأدوات والآليات) زيادة معرفة وفهم المتدربين بنظام الامم المتحده لحقوق الانسان واليه الاستعراض الدوري الشامل والتزامات مصر تمكين المتدربين من متابعة وتقييم الفجوة بين الالتزامات الدولية لمصر والأوضاع الحقوقية على الأرض تنميه مهارت المشاركين علي كتابه تقارير صحفية حول التزمات مصر في اليه الاستعراض الدوري الشامل.

وتضمنت إطار مفاهيمي حول حقوق الإنسان معايير وإعلانات واتفاقيات ومعاهدات حقوق الإنسان والبرتوكولات الاختيارية دور الاعلام في متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل دور وأدوات الاعلام في التوعية والتعبئة وتعزيز المراقبة المجتمعية لنتائج الاستعراض الدوري الشامل.

اوصت الورش بكتابه تقارير وعمل برامج اذاعيه ومرئيه حول التوصيات الموجهه لمصر وفق السياسه التحريريه لكل وسيله اعلاميه

كما أوصت بالاستفادة القصوى للاعلاميين من منصاتهم الاعلامية من خلال التركيز على القضايا المرتبطة بالاستعراض الدوري الشامل والتوصيات التى تبنتها مصر في مارس 2015 حيث يمكن ان يكون لوسائل الاعلام خاصة المسموعة والمرئية أثر ملموس في رفع وعي الجمهور بالاستعراض الدوري الشامل والاتفاقيات الدولية التى صدقت عليها مصر.

واوصي المشاركون بان يتم تنظيم مسابقه لافضل عمل اعلامي تم تنفيذه من قبل المتدربين فور انتهاء المرحله الثانيه من التدريب.

وعقدت المرحله الثانيه من التدريب والتي ركزت علي تنميه مهارات المشاركين في تناول قضايا الاستعراض الدوري الشامله في اعملهم الاعلاميه والصحفيه

سعت ورش المرحله الثانيه الي تنميه مهارت المشاركين علي مراقبه التزمات مصر الدوليه تنميه مهارات المشاركين علي كتابه تقارير اخباريه حول اليه الاستعراض الدوري الشامل وتنميه مهارتهم علي تنفيذ حملات اعلاميه حول التوصيات الموجهه للدوله المصريه.

اوصت الورش بتنفيذ 15 اعلامية العنف الجنسي ضد الزوجه الحق في الدواء وقانون ديمقراطي للجمعيات الاهليه والقضاء على العنف ضد المراه الحق التجمع السلمي وتعزيز الحقوق السياسية ومشاركة الشباب. ومناهضة العنف ضد المرأة الاتجار في البشر والهجرة غير الشرعية ووضع ميثاق أخلاقي لصناع الدراما المصرية لتحسين صوره النساء.

الخطوه السابعه : نشطاء التواصل الاجتماعي :

تدريب نشطاء الانترنت علي توعيه المستخمين باهميه اليه الاستعراض الدوري الشامل

وتضمن المشروع تنفيذ ورشتين تدريبيتين لنشطاء الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي لتوعيتهم بالاليه الدوليه وهو المشروع الاول الذي يهتم بتدريب هذه الفئه حول قضايا حقوق الانسان شارك فيهما 50 من النشطاء

سعت الورشة التدريبية لزيادة معرفة المتدربين بالقانون الدولي لحقوق الانسان. زيادة فهم المتدربين للاليات التعاقديه وغير التعاقدية التابعة للامم المتحدة. رفع وعي المتدربين بالية الاستعراض الدوري الشامل وطبيعة عملها. زيادة معرفة المتدربين بالتوصيات التي تعهدت مصر بتنفيذها امام الية الاستعراض الدوري الشامل. تأهيل المتدربين لاستخدام منصاتهم الاليكترونية في تغطية قضايا حقوق الانسان وربطها بالتزامات مصر امام الالية الدولية. تأهيل المتدربين لاستخدام وسائل الاعلام الاليكتروني في المناصرة لقضايا محلية مرتبطة بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. زيادة اهتمام المتدربين بمتابعة السياسات العامة والخطط الدورية والتشريعات الجديدة لضمان اتساقها مع التزامات مصر الدولية. تمكين المتدربين من المشاركة في التغطية الاليكترونية لجلسات مصر لمستقبلية

الخطوه الثامنه اللجنه التوجيهيه للمشروع

اللجنه التوجيهيه ضمت مجموعه من الخبراء والاعلاميين واعضاء البرلمان بهدف تقييم خطوات المشروع

حرص المشروع علي ان يكون له راس عليا تشارك في ادراته وهي اللجنه التوجيهيه والتي ضمت مجموعه من الخبراء ونواب البرلمان والاعلاميين اصحاب الخبره في مجال الاستعراض الدوري الشامل وتم عقد 6 اجتماعات للجنه تم خلالها تقيم انشطه المشروعه وتقديم اقتراحات لتطويره . بالإضافة لمناقشة الخطة العامة للمشروع واسهامات اللجنة التوجيهية في تحقيق اهداف ونتائج المشروع.

كما تم في كل اجتماع تقييم نتائج عمل المشروع وانجازاته على مدار الفترة السابقة للاجتماع. بالإضافة لمناقشة الخطة الربع سنوية للانشطة. وأوصى الاجتماع بتعزيز التواصل مع الهيئات التنفيذية بهدف الوصول لأفضل نتائج لتنفيذ أنشطة المشروع. حصر أهم التحديات التي واجهت تنفيذ أنشطة المشروع لإيجاد حلول جذرية وتجنب تكرارها. متابعة عمل اللجنة التي تم تشكيلها وفقا للقرار 37 لسنه 2015 لمتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل لبحث سبل التعاون معها. تعزيز التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان من خلال المشروع. كما تمتقييم نتائج عمل الوفد في جنيف كونه الوحيد الممثل للمجتمع المدني المصري. وعرض رؤية بعثات الدول الأعضاء لأوضاع حقوق الإنسان في مصر وطالبت تبإصدار تقارير تحليلية لتقييم التشريعات الصادرة عن مجلس النواب واتساقها مع التزامات مصر الدولية. تنظيم مسابقة كاريكاتير الاستعراض الدوري الشامل. وتوقيع بروتوكول تعاون مع الجمعية المصرية لرسامي الكاريكاتير لتنسيق المسابقة. مع إمكانية الإعلان عن النتائج وتوزيع الجوائز خلال المؤتمر الختامي للمشروع. إعداد جريدة مطبوعة تتضمن إنجازات المشروع بالصور ليتم توزيعها خلال المؤتمر الختامي للمشروع. تنفيذ حملة تسويق اليكتروني لتطبيق الاستعراض الدوري الشامل. التوسع في تنفيذ أنشطة تستهدف الفلاحين والطلبة. وتنفيذ ندوات للتوعية بمقر أكاديمية القاهرة الجديدة.

الخطوه التاسعه ندوات مكثفه

7 موائد مستديره ناقشت مشاريع قوانين .. وقدمت توصيات الي البرلمان في ضؤ الالتزمات الدوليه

الاداره المحليه والتامين الصحي ودور العباده وحقوق ذوي الاعاقه والاجراءات الجنائيه ابرز ماتم مناقشته

كان من بين انشطه الشمروع عقد سلسله من الندوات ل التوعيه والمجتمعيه وعقدت ندوة مجتمعية لرفع الوعي بالاستعراض الدوري الشامل. بمحافظه أسيوط. 30 نوفمبر 2016. في اطار جهود التوعية المجتمعية بالاستعراض الدوري الشامل خاصة في المحافظات الحدودية والمهمشة. حضر اللقاء ما يزيد عن 400 مواطن وتم خلاله مناقشة القضايا المحلية المتعلقة بحقوق الانسان وربطها بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل. خاصة ارتفاع معدلات الفقر. الزواج المبكر. التسرب من التعليم وغيرها من القضايا.

كما عقدت المائدة المستديرة لمناقشة المبادئ والنصوص الرئيسية المقترحة لمسودة قانون الإدارة المحلية. (الجيزة. 28 فبراير 2016.)شارك في المائدة المستديرة25 من ناب البرلمان. الخبراء. ممثلي منظمات المجتمع المدني. وعضاء المجالس المحلية السابقين.

وعقدت المائدة المستديرة لمناقشة المبادئ والنصوص الرئيسية المقترحة لمسودة قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل. (الجيزة. 27 ابريل 2016.) وشارك في المائدة المستديرة 22 من نواب البرلمان. ممثلي النقابات الطبية. الإعلاميين. وقادة العمل الأهلي.

كما تم عقد المائدة المستديرة لمناقشة تحسين الأطر التشريعية لبناء دور العبادة – اهم مبادئ قانون بناء وترميم الكنائس(الجيزة. 24 أغسطس 2016.)شارك فيها 28 من نواب البرلمان. رجال الدين. ممثلي الأحزاب السياسية. الإعلاميين. وممثلي المنظمات الدولية.

وعقدت المائدة المستديرة «نحو آلية وطنية مستديمة لمتابعة تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل».(القاهرة. 8 أكتوبر 2016.)شارك فيها 23 من المسئولين الحكوميين. نواب البرلمان. ممثلي الأحزاب السياسية. الخبراء. مسئولي منظمات المجتمع المدني. والخبراء.

اوصت المائدة المستديرة بتشكيل لجنة مشتركة دائمة من الوزارات الحكومية المعنية. المجالس الوطنية والمنظمات الأهلية لإعداد التقارير المرتبطة بالالتزامات الدولية لمصر أمام الآليات المختلفة. بالإضافة لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه التقارير.

وعقدت المائدة المستديرة لمناقشة مسودة قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. (القاهرة. ديسمبر 2016.) استضافت المائدة28 من نواب البرلمان. الأشخاص ذوي الإعاقة. ممثلي الأحزاب السياسيةوالخبراء.

كما تم عقد المائدة المستديرة لمناقشة المبادئ والنصوص الرئيسية المقترحة لمشروع تعديلات القوانين المتعلقة بـ «الاتجار بالبشر».(القاهرة. 21 فبراير 2017.)

شارك فيها34 من مسئولي اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية. الخبراء. المسئولين الحكوميين. وممثلي الأحزاب السياسية.

كما تم عقد المائدة المستديرة «نحو إصلاح التشريعات ذات الصلة بتعزيز المسئولية الاجتماعية للشركات».(القاهرة. 15 يوليو 2017.)استضافت المائدة 29 من نواب البرلمان. الخبراء. ممثلي الأحزاب السياسية. الإعلاميين والمسئولين الحكوميين.

اما المائدة المستديرةالتي عقدت لمناقشة المبادئ والنصوص الرئيسية المقترحة لمسودة قانون الإجراءات الجنائية.(القاهرة. 25 أكتوبر 2017.)

شارك في المائدة المستديرة 28 من المحامين. الخبراء القانونيين وأساتذة القانون. نواب البرلمان. مستشاري مجلس الدولة. والمجالس المتخصصة.

الخطوه العاشره : جلسات استماع

مشاركه برلمانيه واسعه في جلسات الاستماع لمناقشه قضايا تهم المصريين

وعقد في المشروع جلسات استماع لمناقشه ما يهم المصريين والتي وردت في التوصيات المقدمه لمصر فقد تم عقد جلسة الاستماع حول مسودة قانون الإدارة المحلية.(الجيزة. 26 يونيو 2016)

شارك في جلسة الاستماع 44 من أعضاء البرلمان المصري. أساتذة الجامعة. الإعلاميين. قادة المجتمع المدني. ممثلي الاحزاب السياسية. المسئولين التنفيذيين المحليين وأعضاء المجالس المحلية الشعبية السابقين.

نجحت جلسة الاستماع في حشد 10 من نواب البرلمان وخلق زخم حول المواد التي اقترحتها المؤسسة. واوصت الجلسة بالاسراع في انشاء الهيئة العليا للانتخابات وفصل قانون انتخابات المجالس المحلية عن قانون الادارة المحلية. وان يتم اختيار المسئولين التنفيذيين من بين اعضاء المجالس المحلية. وان تكون انتخابات المجالس المحلية بالقائمة المغلقة المطلقة.

وكانت جلسة الاستماع الثانيه حول مسودة قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل.(القاهرة. 16 نوفمبر 2016.)

استضافت جلسة الاستماع 37 من أعضاء البرلمان المصري. أساتذة الجامعة. الإعلاميين. قادة المجتمع المدني. وممثلي الاحزاب السياسية.

وناقشت جلسة الاستماع الثالثه مسودة قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. (القاهرة. 28 يناير 2017.)

شارك في الجلسة 33 من نواب البرلمان. الاكاديميين. الإعلاميين. مسئولي المنظمات الاهلية. وممثلي الأحزاب السياسية.

وناقشت جلسة الاستماع الرابعه مسودة قانون الهيئة الوطنية للانتخابات. القاهرة. 4 يونيو 2017.

استضافت جلسة الاستماع 47 من نواب البرلمان. الخبراء والمهتمين. قادة العمل الأهلي. الإعلاميين. وممثلي الأحزاب السياسية.

وناقشت جلسة الاستماع الخامسه مسودة قانون العمل رقم 12 لسنة 2003. القاهرة. 11 يونيو 2017.

شارك في جلسة الاستماع 40 من النقابيين. المحاميين. نواب البرلمان. الاكاديميينوالخبراء.

اما جلسة الاستماع السادسه فقد ناقشت مسودة اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الأهلية رقم 70\2017(. القاهرة. 28 أغسطس 2017.)

شارك في الجلسة 36 من المسئولين الحكوميين. أساتذة الجامعة. الإعلاميين. قادة المجتمع المدني. ممثلي الأحزاب السياسية. ممثلي الاتحاد العام والإقليمي للجمعيات الأهلية. وممثلي المجالس القومية المتخصصة.

الخطوه الحاديه عشر :قوافل الاستعراض الدوري

مشاركه برلمانيه واسعه في جلسات الاستماع لمناقشه قضايا تهم المصريين

زيارات ميدانيه الي محافظتي الزادي الجديد والبحر الاحمر وعقد لقاءات مكثفه مع المسئولين

ومن بين الانشطه تنظيم قوافل لزياره الاقاليم بهدف توعيه المسئولين والمواطنين باهميه الاستعراض الدوري الشامل ووسائل تنفيذ التوصيات وكانت القافلة الأولى للاستعراض الدوري الشامل. الوادي الجديد.(16-13 مايو 2016.)

تم تنسيق الزيارة بالتعاون مع إحدى المنظمات الأعضاء المؤسسين بتحالف منظمات المجتمع المدني من اجل الاستعراض الدوري الشامل وهي جمعية تنمية المجتمع المحلي بناصر. حيث قام فريق الع

مل بعقد لقاءات ميدانية مع مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة بما في ذلك المزارعين. رجال الدين. كوادر العمل الأهلي. الإعلاميين. والمواطنين. وتم مناقشة المشكلات التي تعاني منها هذه القطاعات بهدف المساهمة في وضع حلول لها. وتم اختتام الزيارة بمؤتمر حاشد شارك فيه 257 مواطن.

اما القافلة الثانية للاستعراض الدوري الشامل.زارت البحر الأحمر. (29-28 مايو 2016.)

تم تنسيق الزيارة من خلال 2 من المنظمات الأعضاء في التحالف وهما: الاتحاد النوعي للجمعيات للمرأة ومؤسسة العدل لحقوق الإنسان. تم خلال الزيارة تنظيم اجتماعين مع أصحاب المصلحة المختلفين في المحافظة بما في ذلك الإعلاميين ومنظمات المجتمع المدني والموظفين التنفيذيين لمناقشة القضايا المحلية وربطها بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل 2014.

الخطوه الثانيه عشر : الفن في خدمه الاستعراض الدوري الشامل

تم تنفيذ نشاطين فنين حول اليه الاستعراض الدوري الشامل وكان النشاط الاول هو العرض المسرحي «حورس يو بي آر», القاهرة, 26 مايو 2016

حضر العرض المسرحي ما لا يقل عن 400 مشاهد من مختلف قطاعات المجتمع. كما تم خلال العرض تكريم مجموعة من الاعمال الفنية التي ناقشت قضايا حقوق الانسان بما في ذلك تكريم الفنان الراحل صلاح ذو الفقار عن مجمل الادوار الفنية المناصرة لحقوق المرأة. لصلة القضية الوثيقة ب 31 توصية من توصيات الاستعراض الدوري. وتكريم الفنانة ناهد السباعي عن فيلم 678.

كما تم تنظيم معرض الكاريكاتير بعنوان «ريشة UPR»(القاهرة. 6-5 ديسمبر 2017.)

شمل المعرض تقديم 105 لوحة مقدمة من 50 فنان مصري وعربي ودولي. حول 25 قضية نوعية من قضايا حقوق الانسان التي تم تناولها من خلال الجلسة الثانية للاستعراض في مارس 2015. كما تم تكريم الاعمال الفائزة بالمراكز الأولى.

الخطوه الثالثه عشر : الانشطه الاقليميه والدوليه

ندوة كبري للمشروع في اسبوع التنميه المستدامه للجامعه العربيه

زيارات لمقر مجلس حقوق الانسان ولقاءات مكثفه مع المسئولين .. واطلاق تقرير نصف المده

اللقاء الإقليمي «تقنيات المجتمع المدني في دعم تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة»(القاهرة. مايو 2017.) حضر اللقاء الإقليمي «تقنيات المجتمع المدني في دعم تنفيذ الخطط الوطنية للتنمية المستدامة»300 مشارك من ممثلي المجتمع المدني. المنظمات الدولية. البعثات الدبلوماسية. والشركاء الدوليين. في اطار الأسبوع العربي للتنمية المستدامة.

تم تنظيم الفعالية بالتعاون بين جامعة الدول العربية ومجموعة البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية. حيث قامت مؤسسة ماعت خلال اللقاء بعرض تجربتها في متابعة ودعم تنفيذ الالتزامات الوطنية ذات الصلة بقضية التنمية المستدامة ،من خلال مشروع الاستعراض الدوري الشامل كاده لتحسين السياسات العامه ومناقشة دور الإعلام في دعم جهود المجتمع المدني لمساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها ،وأخيرا تحالفات المجتمع المدني وكيفية مشاركة المنظمات غير الحكومية لمساعدة الحكومات على الوفاء بالتزاماتها .

مشاركة وفد «تحالف منظمات المجتمع المدني المصرية من اجل الاستعراض الدوري الشامل» في الجلسة 34 لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (جنيف. 25-19 مارس 2017.)

شارك وفد مكون من خمسة أعضاء في اعمال الجلسة 34 لمجلس حقوق الانسان. الهدف من الزيارة كان عرض ومناقشة تقرير التحالف، مناقشة تنفيذ مصر لالتزاماتها المنبثقة من الاستعراض الدوري الشامل، طرح مقترحات توصيات للدول الأعضاء، وتعزيز رؤية المشروع وتبادل الخبرات مع الأطراف المعنية الدولية.

تم خلال الاجتماعات المختلفة تقديم المشروع وانشطته واهدافه وانجازاته، بالاضافة لعرض منهجية التقرير.

شملت الزيارة لقاءات مع مسئولي المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، لقاءات مع البعثات الرسمية ووفود الدول الأعضاء، عقد لقاءات مع منظمات حكومية دولية، عقد لقاءات مع منظمات مجتمع مدني دولية، وعقد لقاءات مع هيئات تابعة للأمم المتحدة.

«ندوة إطلاق تقرير تقييم منتصف المدة للاستعراض الدوري الشامل لمدى تقدم الحكومة المصرية في تنفيذ توصيات 2014»(جنيف. 23 مارس 2017.)

تم خلال الندوة تقديم جهود ماعت في تعزيز الوعي بالاستعراض الدوري الشامل والتواصل مع مجلس حقوق الإنسان، تقديم انشطة المشروع أهدافه. أنشطته. نتائجه المتوقعة. وانجازاته. بما في ذلك الأنشطة المخططة وغير المخططة للمشروع، كما تم عرض المنهجية التشاركية للتقرير والموضوعات ال 25 الشاملة لجميع التوصيات المقبولة كليا وجزئيا والتي اخذ بها علم. رصد التقرير للأطر الدستورية. التطورات التشريعية. والحوادث الكاشفة في كل واحد من موضوعات التقرير. واهم التطورات التي طرأت على حزمة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على مدار العامين السابقين.

المؤتمر الصحفي «أوضاع حقوق الإنسان في مصر .. بين تقييم الهيئات الدولية والمؤسسات الوطنية». القاهرة. ابريل 2017.

شهد المؤتمر الصحفي اعلان نتائج زيارة وفد الحالف لجنيف للمشاركة في الجلسة 34 لمجلس حقوق الانسان. عرض تقرير تقييم منتصف المدة الذي قدمه التحالف. والزيارات والأنشطة التي تمت على هامش الزيارة.

الخطوه الرابعه عشر :تطبيق الاستعراض الدوري الشامل,.

تطبيق الكتروني \يطلع المشترك علي احدث الاخبار والمعلومات حول تنفيذ مصر للتوصيات المقدنه اليها

يتضمن التطبيق 25 موضوع نوعي لحقوق الانسان. تم اطلاقه في مايو 2016 بهدف نشر تحديثات يومية حول قضايا حقوق الانسان ذات الصلة بتعهدات الاستعراض الدوري الشامل 2015. وتم حتى الان نشر ما يزيد عن 2000 خبر.

8 مشروعات قوانين ولائحه تنفيذيه قدمتهم ماعت للبرلمان

استجابات واسعه للاقتراحات في قوانين بناء دور العباده وذوي الاعاقه والتامين الصحي

من ابرز انجازات المشروع صياغه 8 مشروعات قوانين ملحه ولها علاقه وثيقه باليه الاستعراض الدزوري الشامل وشملتها الملاحظات التي قبلتها الحكومه المصريه وتم تقديم مسوده لائحه تنفيذيه لقانون الجمعيات الاهليه في محاوله لتخفيف اثاره علي البعمل الاهلي

وقد تبني اعضاء في البرلمان هذه المشروعات وتم الاخذ بعدد من المواد الوارده فيها مثل قانون بناء دور العباده وقانون الاشخاص ذوي الاعاقه وقانون الهيئه

وقد شارك في صياغه هذه المشروعات خبراء قانونين حتي تكون الصياغات منظبطه وتأتي مسودات القوانين في إطار مشروع «الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة»، الذي تنفذه المؤسسة بتمويل من الاتحاد الاوروبي على مدار عامين. والذي يسعى لتعزيز دور الاستعراض الدوري الشامل لتحسين السياسات العامة وإصلاح حقوق الإنسان في مصر من خلال إشراك منظمات المجتمع المدني, النشطاء والإعلاميين بفعالية في المتابعة والدعوة للإصلاح الضروري لحقوق الإنسان, بالإضافة لتبني سياسات جديدة متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان بناءا على نتائج الاستعراض الدوري الشامل 2014.

وتستهدف أنشطة المشروع 5 أقاليم رئيسية تضم: إقليم القناة وسيناء وشرق الدلتا، إقليم وسط وغرب الدلتا، إقليم القاهرة الكبرى، إقليم شمال الصعيد، إقليم جنوب الصعيد.

وفيما يلي ابرز ما تناوله مشروعات القوانين :

مشروع قانون الهيئة الوطنية للانتخابات

قامت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان خلال الفترة الماضية بإرسال مسودة مقترحات تشريعية حول قانون إنشاء الهيئة الوطنية للانتخابات إلى «البرلمان المصري، وزارة الشؤن القانونية ومجلس النواب ومجلس الوزراء بالإضافة لعدد كبير من نواب البرلمان»

وكان أبرز التعديلات المقترحة إضافة بند في القانون ينص على مراعاة ضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في المشاركة في الاقتراع، عبر إتاحة إجراءات ميسرة وسهلة لهم وتذليل العقبات المادية التي قد تمنع ذلك في لجان الاقتراع.

هذا وقد رأت المؤسسة استحداث مادة تلزم الهيئة إنشاء معهد تابع لها للتدريب وبناء قدرات المتعاملين في الانتخابات، وتخريج دفعات مؤهلة للقيام بأنشطة الإشراف والمراقبة والتثقيف، بحيث يتم إنشاء المعهد بالتعاون مع أحد المؤسسات الأكاديمية الرسمية وفقا لما يراه مجلس إدارة الهيئة، ويكون للمعهد إدارة تنفيذية أكاديمية مستقلة يتم تعيينها بقرار من مجلس إدارة الهيئة، كما تطبق على أعضاء هيئة التدريس بالمعهد أحكام قانون تنظيم الجامعات.

وهو مشروع القانون الذي سوف ينقل عمليه الاشراف علي جميع انواع الانتخابات الي هيئه مستقله وستكون مسئوله عن العمليه الانتخابيه كامله وستكون اولي اعمالها انتخابات رئاسه الجمهوريه 2018

تعديلات على بعض القوانين المتعلقة بعمليات الاتجار بالبشر

قدمت المؤسسه مشروع قانون بادخال تعديلات علي قوانين تجريم عمليات الاتجار في البشر وشملت 5 قوانين اساسيه بجانب قانون العقوبات

الجدير بالذكر أن مسودة القانون تم تطويرها بناءا على اجتماع رفيع المستوى استضاف نخبة من ممثلي المنظمات الدولية والمحلية المعنية، الخبراء القانونيين، ممثلي اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر, والشخصيات العامة. وقد ناقشت المائدة مجموعة من الإصلاحات التشريعية التي تسعى مؤسسة ماعت لإدخالها على مجموعة من التشريعات والمواد الحاكمة للاتجار بالبشر أهمها قوانين مكافحة الاتجار بالبشر، مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، تنظيم زرع الأعضاء البشرية، قانون مكافحة الدعارة، قانون العقوبات المصري وتعديلاته، وقانون العمل الموحد وتعديلاته، كجزء من خطة عمل متكاملة تهدف لتبني سياسات جديدة متوافقة مع التزامات مصر أمام الاستعراض الدوري الشامل.

وتتضمن هذه المقترحات عدد من القوانين، وهي «قانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الاتجار بالبشر»، و"قانون رقم 82 لسنة 2016 بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين"، و"قانون مكافحة الدعارة رقم 10 لسنة 1961"، و"قانون العقوبات المصري"، و"قانون رقم 5 لسنة 2010 بشأن تنظيم زرع الأعضاء البشرية"، و"قانون العمل المصري قانون رقم 12 لسنة 2003".

والبداية من مقترح تعديل قانون رقم 64 لسنة 2010 بشأن مكافحة الإتجار بالبشر في المادة(5)، والتي تنص حاليًا على «يُعاقب كل من ارتكب جريمة الاتجار بالبشر بالسجن المشدد وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنية أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر»، ومن المقترح أن يتم تعديل النص ويكون العقاب بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر.

مسودة التعديلات المقترحة على قانون العمل

في إطار جهودها لمساعدة الدولة المصرية على الوفاء بالتزاماتها الدولية خاصة تلك المرتبطة بالاستعراض الدوري الشامل, وبالتزامن مع المناقشات الحالية بمجلس النواب المصري حول مقترح قانون العمل رقم 12 لسنة 2003, انتهت ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان من إرسال تعديلاتها المقترحة على مسودة القانون لمجلس النواب المصري, وزارة الشئون القانونية ومجلس النواب, ورئاسة مجلس الوزراء.

وتعددت المواد المطروحة من قبل ماعت ما بين ضم بعض الفئات المهمشة لمظلة القانون الجديد خاصة عمال الخدمة المنزلية, تغليظ العقوبات فيما يتعلق بالتمييز السلبي ضد النساء العاملات, تحديد الأعمال التي لا يجب إجبار النساء على العمل فيها وفقا للمعايير الدولية, إعطاء إجازة رعاية الأسرة للأب في الحالات التي لا يمكن فيها للام رعاية المولود الجديد, تشديد العقوبات على مخالفة قانون الطفل فيما يتعلق بتشغيل الأطفال, وزيادة نسبة تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في مؤسسات الأعمال بالتوافق مع قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الجديد.

واقترح أن تكون مدة الأجازة السنوية 21 يوما بأجر كامل لمن أمضى في الخدمة ستة شهور كاملة، تزاد إلى ثلاثين يوما متى أمضى العامل في الخدمة عشر سنوات لدى صاحب عمل أو أكثر، بدلًا لمن قضى مدة سنة كاملة، تزاد إلي ثلاثين يوماً في النص الحالي، كما تكون الأجازة لمدة 45 يوما في السنة لمن تجاوز سن الخمسين، بدلًا من 30 يوما ولا يدخل في حساب الأجازة أيام عطلات الأعياد والمناسبات الرسمية والراحة الأسبوعية.

وإذا قلت مدة خدمة العامل عن سنة استحق أجازة بنسبة المدة التي قضاها في العمل بشرط أن يكون قد أمضى ستة أشهر في خدمة صاحب العمل. وفى جميع الأحوال تزاد مدة الأجازة السنوية سبعة أيام للعمال الذين يعملون في الأعمال الصعبة أو الخطرة أو المضرة بالصحة أو في المناطق النائية والتي يصدر بتحديدها قرار من الوزير المختص بعد أخذ رأى الجهات المعنية. ومع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (48) من هذا القانون لا يجوز للعامل النزول عن أجازته.

قانون عصري للتأمين الصحي الاجتماعي الشامل

"التأمين الصحي الزامي والدولة تتحمل اشتراكات غير القادرين"

قامت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان بتطوير مقترح لقانون «التأمين الصحي الاجتماعي الشامل «, والمسودة هي الثانية التي تنتجها «وحدة

قانون الأشخاص ذوي الإعاقة

قامت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان اليوم بإرسال مقترح لقانون « الأشخاص ذوي الإعاقة « للبرلمان المصري، وزارة الشؤون القانونية والبرلمانية ومجلس الوزراء، والمسودة هي الرابعة التي تنتجها «وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان» التابعة للمؤسسة والتي تعمل كبيت تفكير مستقل على تطوير مجموعة من السياسات والتشريعات والقوانين المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان والتزامات مصر امام الاستعراض الدوري الشامل 2014.

وتضمنت المسودة المقترحة انشاء وزارة للأشخاص ذوي الإعاقة، وتشكيل لجان خاصة في كافة المحافظات تتعلق بإنهاء إجراءات التجنيد في نفس وقت تلقي دفعات جديدة للتجنيد بهدف التيسير عليهم، إدخال مواد علمية موزعة على كافة المناهج الدراسية في كافة مراحل التعليم ما قبل الجامعي بهدف التعريف بالأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية التعامل معهم.

تحليل السياسة العامة وحقوق الانسان»، التابعة للمؤسسة والتي تعمل كبيت تفكير مستقل على تطوير مجموعة من السياسات والتشريعات والقوانين المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان والتزامات مصر امام الاستعراض الدوري الشامل 2014.

وتقترح مسودة القانون انه لا يجوز اغلاق او بيع المستشفيات الحكومية الحالية ولا يجوز مشاركة القطاع الخاص فيها بأى صورة أو خصخصتها بدعوى عدم تحقيقها لمعايير الجودة, كما الزمت مسودة القانون الجهة المسئولة عن تلك المستشفيات وجهات الرعاية رفع جودتها لتحقق معايير الجودة المطلوبة.

وبهدف ضمان التمويل الكافي للهيئة, اقترحت المسودة تحصيل نسبة 2%من قيمة كل دقيقة من شبكات المحمول الحالية او ما يستجد من شبكات ، 1% من شركات القطاع الخاص والاستثمار المعفية من7% للمسئولية المجتمعية ،و 1% من الحصيلة السنوية للصناديق الخاصة.

ويقر نص القانون بعد الاطلاع على الدستور وعلى عدد من القوانين، منها قانون العُقوبات الصادر بالقانون رقم 58 لسنة 1937، وقانون المُرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم 77 لسنة 1941، والقانون المدني الصادر بالقانون رقم 131 لسنة 1948، وقانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون 150 لسنة 1950، وقانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم 61 لسنة 1963، وعلي القانون رقم 10 لسنة 1967 في شأن تنظيم التعامل في أدوية الهيئة العامة للتأمين الصحي، ويُقر نص القانون بعد ذلك وتضم المسودة 39 مادة تضم خمسة أبواب، تتدرج تحت الأسماء الآتية بالتدريب:» نطاق تطبيق أحكام القانون، وإدارة النظام، و التمويل، و أحكام عامة، و العُقوبات".

بمسودة قانون لبناء وتنظيم الكنائس

قامت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان بإرسال مقترح لقانون «بناء وترميم الكنائس» للبرلمان المصري، وزارة الشؤون القانونية و البرلمانية ومجلس الوزراء، والمسودة هي الثالثة التي تنتجها «وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الانسان»، التابعة للمؤسسة التي تعمل كبيت تفكير مستقل على تطوير مجموعة من السياسات والتشريعات والقوانين المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان والتزامات مصر امام الاستعراض الدوري الشامل 2014.

والجدير بالذكر ان مسودة القانون تم تطويرها بناءا على اجتماع رفيع المستوى استضاف نخبة من نواب البرلمان, ممثلي الأحزاب السياسية, ممثلي منظمات المجتمع المدني, الخبراء الدستوريين, مستشاري مجلس الدولة, الباحثين القانونيين , ممثلي الكنائس , الازهر والشخصيات العامة. وناقشت المائدة المستديرة المبادئ والنصوص الرئيسية المقترحة لمسودة قانون بناء وترميم الكنائس الذي قامت المؤسسة بتطويره كجزء من خطة عمل متكاملة تهدف لتبني سياسات جديدة متوافقة مع التزامات مصر أمام الاستعراض الدوري الشامل.

حيث تم تعديل مسودة القانون بناءا على التوصيات التي خرجت بها المائدة المستديرة، وتضمنت المسودة المقترحة انشاء هيئة مختصة تسمي هيئة ترخيص المباني الدينية في كل محافظة تتبع المحافظ ويرئسها بنفسه وتتشكل كل اربع سنوات ويجوز تمديد عملها لمرة واحده فقط علي أن ينتدب العاملين فيها من كافة الادرات والهيئات المنوط بها استخراج تصاريح البناء أو الهدم او الترميم للمباني الدينية وملحقتها كاملة ،كما تضمنت ايضا تحديد البت في الطلبات ب 90 يوم فقط ، كما اسندت الورقة الفصل في قرارت الهيئة الي محكمة القضاء الأداري .

اللائحة التنفيذية لـ«قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية»

لائحة ماعت تتيح للجهاز رفض المنح وفقا لأسباب معلنة وتعطي الجمعيات حق التقاضي في إطار جهودها لمساعدة الدولة المصرية على الوفاء بالتزاماتها الدولية خاصة تلك المرتبطة بالاستعراض الدوري الشامل، وبمناسبة القرار الصادر من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لصياغة اللائحة لتنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 70\2017، قامت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بإرسال مقترحاتها حول اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية رقم 70\2017 لوزارة التضامن الاجتماعي, المجلس القومي لحقوق الإنسان والاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.

حيث كانت «وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان» التابعة للمؤسسة قد قامت بتطوير المواد المقترحة على اللائحة الجديدة والتي تتوافق مع توصيات الاستعراض الدوري الشامل 2014 والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وهي المواد التي تم طرحها للنقاش المجتمعي بمشاركة مجموعة واسعة من الأطراف المعنية أغسطس الماضي.

وتعددت المواد المطروحة من قبل ماعت والتي وضعت ضوابط كاملة للتفرقة بين العمل الاهلي والعمل الحزبي والنقابي، كما اعتبرت اللائحة أن خطة الدولة الخمسية، إستراتيجية التنمية المستدامة «رؤية مصر 2030» وكافة الخطط متوسطة وبعيدة المدي التي يقرها البرلمان أو مجلس الوزراء أو أي من الوزارات أو السلطات المحلية أو الخطط الأممية وخطط المنظمات الإقليمية التي تتمتع مصر بعضويتها وتوافق عليها الدولة المصرية من أولويات التنمية التي يمكن أن تعمل عليها الجمعيات.

كما اوجبت اللائحة على الجمعية التي تقوم بعمل استطلاع رأي او بحث ميداني إخطار الجهاز المنوط به منح الترخيص قبل إجراءه بثلاثين يوم على الأقل، واعتبرت اللائحة المقترحة عدم رد الجهاز خلال الفترات المبينة موافقة على إجراء البحث أو الاستطلاع.

واوجبت اللائحة المقترحة على الجهاز الالتزام بتحديد موعد شهري ثابت معلن لمراجعة كل الطلبات الواردة إليه حتى الثلاثة أيام السابقة على اجتماعه وأوضحت اللائحة انه في حال مصادفة يوم الانعقاد ليوم عطلة رسمية أو موسمية أن ينعقد الاجتماع في أول يوم عمل بعد العطلة على أن يكون الاجتماع مكتمل النصاب وان يتم التصويت بأغلبية الحضور.

توصيات لتعديل قانون الإجراءات الجنائية لتشريعية

أرسلت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان صباح اليوم رؤيتها المقترحة لتعديل "قانون الإجراءات الجنائية رقم 95 لسنة 2003"، لكل من: اللجنة التشريعية بالبرلمان, رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الشئون القانونية ومجلس النواب.

حيث كانت المؤسسة قد عقدت في أكتوبر الماضي مائدة مستديرة جمعت مجموعة من أعضاء اللجنة التشريعية بمجلس النواب المصري, أساتذة القانون الجنائي, الباحثين القانونيين, ممثلي منظمات المجتمع المدني ذات الصلة, مستشاري مجلس الدولة, أعضاء المجلس القومي لحقوق الإنسان, وممثلي الأحزاب السياسية, واستهدفت الخروج بمجموعة من التوصيات ليتم أخذها في الاعتبار عند تعديل قانون الإجراءات الجنائية رقم 95 لسنة 2003, ليتم تقديمها لاحقا للجهات المعنية.

وخرجت التوصيات بضرورة الإسراع في إنجاز القضايا الجنائية على نحو لا يخل بقواعد المحاكمات المنصفة، مع الأخذ بالوسائل البديلة، كالصلح، لتسوية المنازعات الجنائية ذات الطابع المالي، إلى جانب عودة مستشار الإحالة و تنظيم إجراءات الحبس الاحتياطي وبدائله ومدده والتعويضات، حال التضرر، في الحالات التي حددها القانون، وتفعيل الآليات الدولية المعنية بضمانات المحاكمة العادلة والمنصفة باستحداث نظام التقاضي على درجتين في الجنايات مع إتاحة الطعن على أحكام محاكم جنايات الدرجة الثانية عن طريق محكمة النقض أو إعادة النظر، على عكس الوضع الإجرائي الحالي، الذي يجعل الحكم الصادر من محاكم الجنايات نهائيا وغير قابل للطعن عليه سوى بالنقض.

قانون الاداره المحليه خطوه مهمه لدعم الامركزيه

قامت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان أمس بإرسال مقترح لقانون «نظام الادارة المحلية» للبرلمان المصري , وزارة الشؤون القانونية و البرلمانية ومجلس الوزراء , والمسودة هي الاولى التي تنتجها «وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الانسان» , التابعة للمؤسسة التي تعمل كبيت تفكير مستقل على تطوير مجموعة من السياسات والتشريعات والقوانين المتوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الانسان والتزامات مصر امام الاستعراض الدوري الشامل 2014.

، كما تضمنت المسودة مقترحا بإنشاء الهيئة الوطنية لدعم الوحدات المحلية لتكون بيت خبرة في مجال دعم التحول إلى اللامركزية وتنفيذ الاستحقاقات الدستورية . وتضمن المشروع احكام جديده حول اللامركزيه في اللاداره المحليه كما يدعم استقلاليه المجالس الشعبيه المحليه ومنحها اختصاصات لمراقبه السلطات المحليه

نتائج هامه لمشروع المراجعه الدوريه الشامله

60 ٪ من التوصيات اصبحت أولوية عمل منظمات المجتمع المدنى

الحكومه قعلت اللجان الخاصه بمتابعة التزماتها الدوليه والقاريه باضافه ممثلي المجتمع المدني ووبرلمانيين

اهتمام اعلامي واسع واستجابات برلمانيه وتنفيذيه لتوصيات ومشورعات القوانين الصادره عن المشروع

وقد حقق المشروع نتائج مباشره وهامه بعد الاستجابه الواسعه لتوصيات الانشطه من كافه الجهات الحكوميه وغير الحكوميه والاجهزه المحليه بجانب ارتفاع عدد المستهدفين منه بصوره مباشره وغير مباشره ومن ابرز هذه النتائج قرار رئيس الوزراء بادخال تعديلات علي اللجنه الخاصه بمتابعه تنفيذ مصر توصياتها وضم 5 جدد لها منها ممثلين عن المجتمع المدني ومنهم ايمن عقيل رئيس مؤسسه ماعت ونواب من البرلمان ولاول مره تعقد اللجنه اجتماعا منذ تشكيلها الاول الذي اصدر ه رئيس الوزراء السابق القرار

كما اصدر قرار بتعديل اللجنه الخاصه بمتابعه التزمات مصر امام الاتحاد الافريقي وضم ممثلين للبرلمان والمجتمع المدني ونفس الامر انعقدت اللجنه لاول مره منذ تشكيلها الاول

كما استجاب البرلمان في عدد من القوانين التي اقرها لمطالب المشروع وخاصه مسودات القوانين وعلي راسها قانون الكنائس الموحد وقانون التامين الصحي واللجنه الوطنيه للانتخابات

كما برزت 4 نتائج رئيسه للمشروع تضمن الاستمراريه له ابرزها

اولا . منظمات المجتمع المدني تراقب تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل و60% من التوصيات أصبحت أولوية وتم إدراجها على أجندة منظمات المجتمع المدني على المستوى المحلي

قام المشروع ببناء قدرات 175 من كوادر العمل الأهلي بالإضافة لتأسيس تحالف رسمي من منظمات المجتمع المدني وتوفير الدعم الفني والقانوني لأعضاء التحالف على مدى 20 شهر وتلقى المشروع 115 تقرير محلي تم صياغتهم في أربعة تقارير سنوية تم إصدارها باسم التحالف لتوثق أوضاع حقوق الإنسان على المستوى المحلي.

ونجح المشروع في وضع التزامات مصر المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل 2015 على أجندة عمل 100% من المنظمات الأهلية التي قامت بدمج التوصيات والمعرفة بالاستعراض في مجالات عملها والذي بدا جليا من خلال الأنشطة الطوعية التي قامت المنظمات بتنظيمها (ما يزيد عن 300 نشاط).

ثانيا .تم خلق زخم حول الاستعراض الدوري الشامل الثاني وزيادة المعرفة بآليات وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل بنسبة 20% بين المصريين قام المشروع ببناء قدرات 220 من الإعلاميين ونشطاء الانترنت العاملين على قضايا حقوق الانسان على آلية الاستعراض الدوري الشامل والالتزامات الدولية المرتبطة بالآلية ونجح المشروع في نشر ما يزيد عن 4000 خبر صحفي متعلق بالاستعراض الدوري الشامل بما في ذلك مقالات متخصصة للربط بين التزامات مصر الدولية وقضايا حقوق الانسان في مصر كما نجح المشروع في الوصول لما يزيد عن 50 مليون مواطن مصري من خلال 40 لقاء تليفزيوني واذاعي بالإضافة للقنوات المختلفة من وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيق الاستعراض الدوري الشامل للهواتف الذكية.

ثالثا تبني سياسات عامة متفقة مع التزامات مصر أمام توصيات الاستعراض الدوري الشامل

نجح المشروع في طرح مجموعة من البدائل على مستوى السياسات والتشريعات للمناقشة الجادة مع نواب البرلمان المسئولين الحكوميين والخبراء من خلال 21 من أوراق السياسات 9 من مقترحات التشريعات والسياسات و 50 مناشدة ابرز هذه المقترحات كانت قانون التأمين الصحي الاجتماعي الشامل قانون بناء وترميم الكنائس تأسيس الهيئة الوطنية للانتخابات واللجنة الوطنية المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة في الوقت الذي لاقت فيه القضايا التي ناقشتها المناشدات استجابة واسعة على مستوى المسئولين التنفيذيين بما في ذلك توفير معاش تكافل وكرامة بشكل أوسع للمستفيدين وقرارات متعلقة بوقف تشغيل مكامير الفحم غير المرخصة في القليوبية بالإضافة للحملة الواسعة ضد التصديق على قانون الجمعيات الاهلية الجديد والتي كان لها ابلغ الأثر في تأخر التصديق على القانون وإقرار لائحته التنفيذية حتى تاريخه.

واخيرا يجب ان نشير الي امتداد اثر المشروع الي البلدان العربيه وطلبت عدد من منظمات المجتمع المدني الاستفاده من خبرات ما عت في تطبيقه لديهم والعمل مدهم بمخرجات المشروع من مطبوعات ودراسات

22 ورقه بحثيه تناولت اليات تنفيذ التوصيات المقدمه للحكومه

الدراسات طرحت حلول ورؤي لانهاء مشاكل مزمنه في المجتمع

اوراق السياسات من الانشطه المهمه في المشروع فهذه الاوراق البحثيه كانت هي النواه الاساسيه لعقد حلقات النقاش وانتهت الي توصيات تحولت الي مشروعات قوانين وانتهي المشروع الي 22 ورقه تعد مرجع مهم عند متابعه اليه الاستعراض الدوري الشامل و وفي حالة الاستجابه لتوصيات هذه الدراسات ستنهي مصر الكثير من المشاكل المجتمعيه خاصه انها تعتمد علي معايير حقوق الانسان وغطت الاوراق الحقوق المدنيه والسياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه وركزت علي الحق في التنظيم وحقوق النساء والاطفال والمعاقين وهم الفئات الاكثر تعرضا للانتهاكات وكذلك الحقوق الاقتصاديه والاجتماعيه وكانت وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، قد درست كل التوصيات التي تم تقديمها لمصر في ضوء الاستعراض الدوري الشامل، وموقف الحكومة المصرية منها،

وفي ضوء تنفيذ المؤسسة مشروع «الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة»، الذي تنفذه بتمويل من الإتحاد الأوروبي خلال 2016-2017، فقد اهتمت المؤسسة بتسليط الضوء علي التوصيات الرئيسية التي قبلت مصر تنفيذها بشكل كلي أو جزئي في 2014

وستكون هذه الأوراق هي محور اعداد التقرير القادم للمراجعه الدوريه لمصر في العام القادم لانها درست كافه المشاكل بصوره معمقه وطرحت رؤي لحل هذه القضايا وبالتالي الاستجابه الي جميع التوصيات وقامت ماعت بارسال الاوراق الي الجهات ذات الصله مثلما تم مع ثلاث أوراق سياسات تتضمن رؤية المؤسسة حول مسودة قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية لمجلس النواب، وكانت الأوراق الثلاث الذين أصدرتهم «وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان» التابعة للمؤسسة

إشكاليات الإشراف والرقابة علي منظمات المجتمع المدني

علي مدار السنوات الماضية برزت إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والدولة، حيث شهدت هذه العلاقة شدا وجذبا ناتج عن حدود سلطات الإشراف والرقابة من الحكومة على تلك المنظمات، ومع التغييرات الدستورية والمطالبات المتصاعدة بضرورة تصحيح العلاقة بين الطرفين، أصبح من الضروري مناقشة طبيعة تلك العلاقة وصولًا لصياغة توصيات لوضعها في إطارها الأمثل، فقد اهتمت مؤسسة «ماعت»، بتسليط الضوء علي تلك القضية من خلال ورقة تحلل سياسات الرقابة والإشراف علي منظمات المجتمع المدني لنقف علي الوضع القانوني والدستوري والحقوقي لهذه القضية.

وتتناول الورقة هذه القضية من خلال أربعة محاور، تبدأ بطرح اشكاليات التبعية والإشراف بين الجهة الإدارية ومنظمات المجتمع المدني في مصر، ثم الإطار الدستوري والقانوني والحقوقي للأدوات الرقابية علي عمل منظمات المجتمع المدني في مصر، والتجارب الدولية في هذا الصدد، كما تناقش الورقة مقترحات الحلول التي تقدمت بها مؤسسات المجتمع المدني المصري وايضًا رؤية مؤسسة ماعت لحل هذه الإشكالية.

ذكرت الورقة، خضعت مصر للاستعراض الدوري الشامل في العام 2014، وقدمت لها عدد 300 توصية من دول متعددة منها عدد من التوصيات التي طالبت مصر بتخفيف القيود علي اجراءات الرقابة والانشاء المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني والتي قبلت مصر بعضها بشكل كامل واخري بشكل جزئي و كان نصها:-

وخلصت المؤسسة الي مجموعة من التوصيات علي المستوي التشريعي، والتأهيلي للعاملين بالجهات الإدارية، قد تصب في اطار المصلحة العامة للدولة المصرية ونستطيع من خلالها التواصل مع النظام الحاكم اي ما كان في اطار شراكة تنموية حقيقية مابين المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية من اجل ضمان رفع مستوي حالة حقوق الانسان بشكل عام لصالح الشعب المصري.

أوصت الورقة باستحداث مواد تنص علي أن تضع الدولة في خططها وبرامجها آليات لتمكين وإدماج المنظمات الأهلية في صياغة وتنفيذ السياسات والمشروعات الوطنية وكذلك إتاحة مختلف أنواع المعلومات للكيانات الخاضعة للقانون في مجال عملها بما يساعدها على إنجاز برامجها ومشروعاتها.

كما أوصت الورقة ايضا باستحداث مادة تنص علي ضمان حرية تأسيس المنظمات الأهلية بالإخطار واستقلالها دون عرقلة أو تعطيل من قبل السلطات العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بالإضافة إلى تعديل المادة السابعة من القانون والتي تمنع الحق في التقاضي الا بعد العرض علي لجنة فض المنازعات وذلك لتتوافق مع صحيح المواد الدستورية التي اعطت الحق للجميع في الاحتكام الي القضاء.

وأوصت الورقة بتعديل المادة 11 والتي لا تعطي الحق للجمعية في عمل اي نشاط الا بعد موافقة الجهة الاداريه واستخدمت الفاظ فضفاضة ومطاطة اعطت الحق للجهة الادارية في عدم الموافقة انشاء المنظمة بدعوي تهديد الوحدة الوطنية أو مخالفة النظام العام أو الآداب أو الدعوة إلى التمييز بين المواطنين بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو العقيدة ، عن طريق توضيح كامل لمفهوم كل مصطلح من السابقين وايضا جعل الاعتراض لاحق علي طلب الجمعية تنفيذ النشاط وبحكم قضائي ، وفي امد زمن لا يزيد عن شهر.

أما بخصوص المادة 13 أوصت الورقة بتعديل البند (ج) ليكون الإعفاء من الضرائب الجمركية والرسوم الأخرى المفروضة على ما تستورده المنظمات من عدد وآلات وأجهزة ولوازم إنتاج وكذا على ما تتلقاه من هدايا وهبات ومعونات من الخارج بالاخطار مع حق الجهة الادارية في الاعتراض خلال مدة لا تزيد عن 15 يوم من تاريخ الاخطار مع الاحتفاظ للجهة الادارية بالحق في اللجوء للتقاضي لوقف ماتراه مخالف، وتعديل المادة 25 لتنص على أنه حال إذ ما أصبح عدد أعضاء مجالس الإدارة لا يكفي لانعقاده صحيحا تحدد مدة زمنيه لاجتماع مجلس الإدارة يكون بمن حضره من الأعضاء وتصدر قراراته بأغلبية الحاضرين ويكون من حق هذا المجلس الدعوة إلى عقد جمعية عمومية طارئة لانتخاب مجلس إدارة جديد والغاء فقرة تعين مفوض بمعرفة لشئون الاجتماعية بهدف وقف التدخل غير المبرر في شئون الجمعيات و سلب اختصاصات الجمعية العمومية لها.

والغاء حق الجهة الإدارية في حل مجالس إدارة المنظمات التي تعمل تحت مظلة القانون في المادة 92 والاحتكام إلي التقاضي لتتوافق المادة مع الدستور المصري الجديد في مادة 75 والتي افضت إلي عدم جواز حل الجمعيات الا بقرار من المحكمة.

وطالبت الورقة بتعديل الباب الأول من قانون 84 لسنة 2002، والمنوط بتفصيل طرق التأسيس للتوافق مع المادة 75 من الدستور علي ان يكون التأسيس بمجرد الاخطار وفي حال اعتراض الجهة الادارية تلجأ الي المحكمة في مدة لا تزيد عن 30 يوما من تاريخ الاخطار وفي حال عدم الرد تصبح المنظمة مشهرة بقوة القانون.

«التحديات المؤسسية والتمويلية لمنظمات المجتمع المدني»

أصدرت وحدة تحليل السياسات بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، ورقة جديدة بعنوان «التحديات المؤسسية والتمويلية لمنظمات المجتمع المدني في مصر – رؤية واقعية وتوصيات»، وذلك في إطار مشروع «الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية»، الذي تنفذه المؤسسة بتمويل من الإتحاد الأوروبي خلال 2016-2017.

ناقشت الورقة عدد من المحاور ذات الصلة بالأزمات الهيكلية والتمويلية التي تعاني منها المنظمات نتيجة المشكلات القانونية ، وتستند الورقة إلى معايير دستورية وحقوقية واضحة . وتطرح في الجزء الاخير منها بعض التوصيات التي قد تساهم في حل تلك المشكلات

وحللت الورقة التحديات الهيكلية التي تواجه المؤسسات والجمعيات الاهلية وتناولت ملامح تلك التحديات ثم تعرضت لأنواع التمويل وأسباب عدم استدامته نتيجة عدم قيام المؤسسات بالاعتماد علي اساليب التخطيط الاستراتيجي الحديثة ونقص الاستثمار في الموارد البشرية وغياب تداول السلطة داخل المنظمات .

وخرجت الورقة بمجموعة من التوصيات المهمة، والتي تتمثل أبرزها في تعديل بعض مواد قانون الجمعيات الاهلية خاصة المواد التي تخالف المادة 75 من الدستوري المصري الجديد ، وايضا الزام الجهة الادارية بالرد علي قبول التمويلات خاصة الاجنبية في خلال 30 يوما فقط من ابلاغ المؤسسة او الجمعية للجهة الادارية وفي حال اعتراض الجهة الادارية يفصل القضاء في هذه الحالة .كما طرحت الورقة توصيات لتعزيز قدرات التمويل المحلي من خلال المسئولية الاجتماعية للشركات .

ورقة تطالب بإعادة تصنيف وترتيب منظمات العمل الأهلي

تكتسب مؤسسات العمل الأهلي أهميتها من الدور الذي تلعبه كإطار تنظيمي يستوعب مشاركة الناس في تحقيق التنمية بمفهومها الشامل، وبالتالي مساعدة الدولة على الوفاء بالتزاماتها التنموية، ونظرا لتعدد وتشعب جوانب التنمية، فمن الطبيعي والمنطقي أن تتعدد وتتشعب اهتمامات ميادين عمل وأنواع المنظمات الأهلية.

وحيث أن هناك توجه حاليا لتغيير قانون المنظمات الأهلية بمصر بما يتوافق مع جوهر ونص الدستور المصري من جانب والالتزامات الدولية من جانب آخر، فقد توجهت "وحدة تحليل السياسة العامة"، بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان إلى إصدار مجموعة من أوراق السياسات تعالج جوانب مختلفة للعمل الأهلي بما يساعد المؤسسة التشريعية إلى تلمس أفضل الممارسات في تعديل القانون.

وهذه الورقة تعالج قضية تصنيف

مؤسسات العمل الأهلي في مصر، وضرورة أن يتضمن القانون الجديد قواعد عادلة ومناسبة في التعامل مع المنظمات الأهلية وفقا لوزنها النوعي وقدراتها المؤسسية ودرجة نموها.

وتتناول الورقة أهمية تصنيف مؤسسات العمل الأهلي في مصر، والمعايير المقترحة للتصنيف.

ترى الورقة، أنه من المقترح أن يتم تصنيف المنظمات الأهلية من الناحية القانونية وفقا لمعيارين، المعيار الأول هو طبيعة النشاط الرئيسي، والثاني هو المستوى التنظيمي، وفيما يلي شرح لكل معيار.

منظمات إغاثية: التى تعمل بشكل أساسي في مجال تقديم المساعدات المباشرة للفئات الفقيرة والمعرضة للخطر أو التى تتعرض لكوارث طارئة، ومن امثلتها المنظمات الخيرية الموجودة حاليا، ومنظمات الرعاية الإجتماعية.

منظمات تدعيمية: التى تعمل بشكل أساسي في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما يمكن المستفيدين من انشطتها للوصول للفرص التنموية المختلفة، ومن امثلتها المنظمات التى تعمل في مجال التدريب من أجل التوظيف، المشاركة في توفير المرافق والخدمات العامة، المنظمات العاملة في مجال التنمية الإقتصادية، جمعيات المستثمرين..الخ.

منظمات دفاعية: التى تعمل بشكل أساسي في مجال التوعية بالحقوق القانونية والدستورية، الرصد والتوثيق ومجابهة انتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الدعم للضحايا، متابعة الانتخابات العامة والتوعية السياسية وتعزيز الديمقراطية.

منظمات بحثية: التى تعمل بشكل رئيسي في مجال البحوث والدراسات وتقديم بدائل السياسات العامة، ومن أمثلتها مراكز التفكير.

منظمات ثقافية: التى تعمل في مجال تعزيز التنوع الثقافي، وحفظ التراث الثقافي، وإنتاج المواد الإعلامية والمنتجات الثقافية لغير غرض ربحي.

منظمات الخدمات الاجتماعية والدينية: ومن امثلتها جمعيات الخدمات المنتشرة في معظم الهيئات والمصالح ، والتي تقدم حزمة الخدمات الاجتماعية والترفيهية والدينية لأعضائها، وكذلك الجمعيات العاملة في مجال تيسير زيارة المزارات المقدسة (كالحج والعمرة).

التصنيف حسب المستوى التنظيمي

يقترح أن تصنف المنظمة الأهلية أيا كان نشاطها الرئيسي إلى ثلاث فئات ، يترتب على وجود المنظمة في فئة معينة تعامل قانوني مختلف عن الآخر كالتالي:

منظمات التصنيف "أ": تتعامل مباشرة مع إدارة خاصة بوزارة التضامن الإجتماعي.

منظمات التصنيف " ب": تتعامل مباشرة مع إدارة خاصة بمديرية التضامن الإجتماعي المعنية.

منظمات التصنيف "ج": تتعامل مباشرة مع إدارة خاصة بإدارة التضامن الإجتماعي المعنية.

ولفتت الورقة إلى ضرورة تحديد اللائحة التنفيذية للقانون المعايير المحددة التي يترتب عليها وجود المنظمة في تصنيف معين، ويقترح أن تتضمن المعايير ما يلي: نمط الحكم الداخلي بالمنظمة، حجم الموازنة السنوية، الحصول على المركز الاستشاري أو عضوية المنظمات الدولية والإقليمية، الانتشار الجغرافي لأنشطة المنظمة، القدرات البشرية، القدرات التنظيمية، التجهيزات المؤسسية، أعداد المستفيدين من أنشطة المنظمة، نتائج عمل المنظمة وتأثيرها.

ورقة تناقش "الاتجار في النساء"

وضع خطه استراتيجيه لتمكين النساء وتغليظ العقوبات علي للحد من الجريمه

وفي ضوء اهتمام مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الأنسان بمتابعة التزامات الحكومة المصرية بتعهداتها الدولية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، في ضوء مشروعها «الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية»، تقدم المؤسسة هذه الورقة لمحاولة العمل على تقديم المقترحات التشريعية والإجرائية للعمل على التصدي ومكافحة ظاهرة الاتجار في النساء في مصر.

وتتناول تلك الورقة القضية من خلال عدد من المحاور، أولها السياق التاريخي لظاهرة الاتجار بالنساء، ويتناول المحور الثاني ظاهرة الاتجار بالنساء في مصر، ثم الإطار الدستوري والالتزامات الدولية في إطار التصدي لظاهرة الاتجار في النساء، فضلا عن أسباب انتشار الظاهرة، وأخيرا، تتناول الورقة رؤية مقترحة للعمل على الحد من ظاهرة الاتجار في النساء في مصر ومحاولة تقديم النصح لصانعي السياسات للعمل على معالجة تلك الظاهرة.

نظرا لانتشار ظاهرة الاتجار في النساء بشكل كبير في الوقت الراهن، قدمت مؤسسة «ماعت» مجموعة من التوصيات والمقترحات التي قد تساعد صانع القرار المصري في التصدي للظاهرة.

أولا: المقترحات التشريعية: تري مؤسسة «ماعت»، في ضوء انتشار ظاهرة الاتجار بالنساء والنتائج السلبية المترتبة على ذلك، انه ينبغي أن تقوم مؤسسات الدولة والبرلمان على العمل بشكل أكبر لمناهضة هذه الظاهرة عن طريق تعديل بعض التشريعات ومنها: تشديد العقوبات الواردة بقانون مكافحة الدعارة خاصة فيما يتعلق بعمليات التحريض على الفجور أو التحايل على النساء للإيقاع بهن في ممارسة الدعارة أو استخدامهن في أعمال منافية للآداب لتصل إلى الحبس المشدد مدة لا تقل عن عشر سنوات وغرامة لا تقل عن مليون جنية.

ثانيا: المقترحات المجتمعية: وضع استراتيجية للنهوض بالمرأة معتمدة في ذلك على التجارب الدولية تعمل على دعم وتعزيز ثقافة التكافؤ والمساواة ومناهضة التمييز ونبذ العنف واستغلال النساء برعاية المجلس القومي للمرأة.

ورقة تبحث سبل علاج ظاهرة «أطفال بلا مأوي»

تعد ظاهرة أطفال بلا مأوي، أحد أهم الظواهر الاجتماعية التي تلفت النظر لكل متابع للأوضاع الاجتماعية والسياسية في مصر، وذلك منذ بداية الألفية الثالثة خاصة في العاصمة القاهرة وعواصم المحافظات في ظل العوامل الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها مصر، ما دفع عدد كبير من الأطفال نتيجة هذه العوامل إلى الخروج للشارع، وبحسب اغلب الدراسات التي صيغت في هذا الموضوع فإن اغلب هؤلاء الأطفال من اسر تقبع تحت خط الفقر المدقع.

وتناولت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، هذه الظاهرة بالعرض والتحليل في محاور متعددة، شملت في المحور الأول تعريف الأطفال ومفهوم وأسباب مشكلة الأطفال بلا مأوي، ثم انتقلت في المحور الثاني إلي عرض النتائج المترتبة علي تلك الظاهرة، وفي المحور الثالث تحدثت الورقة عن الأطر الحقوقية والدستورية والقانونية للظاهرة مع عرض سريع لأهم الجهود المبذولة للقضاء علي تلك الظاهرة، ثم عرضت الورقة في المحور الرابع اهم الإشكاليات القانونية والمؤسسة التي تساعد علي انتشار الظاهرة، وفي المحور الأخير خلصت الورقة إلي مجموعة من التوصيات التي تتعلق ببعض التعديلات التشريعية واهم الإصلاحات المؤسسية.

بلا شك نعاني في مصر من عدم تفعيل القوانين والتشريعات مما يثمر في القضاء على تلك الظاهرة، هذا بخلاف أننا نري وجوب تعديل بعض المواد في قانون الطفل، وقد أوصت الورقة بتعديل الفقرة 14 من المادة 96 من القانون 126 لسنة 2008 ليصبح سن الطفل اثنتي عشر سنة بحيث يصبح نص الفقرة: إذا كان الطفل دون سن الثانية عشر وصدرت منه واقعة تشكل جناية أو جنحة، بالإضافة إلى تشديد العقوبة في الفقرة 15 من نفس المادة لتصبح، وفيما عدا الحالات المنصوص عليه في البندين (3) و(4)، يعاقب كل من عرض طفلاً لإحدى حالات الخطر بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن عشرة الأف جنيها ولا تجاوز عشرين ألف أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما أوصت الورقة، أيضا تعديل المادة 112، من القانون لتوضح السن المختلفة وطرق الاحتجاز والاقتياد وطرق التعامل والأدوات المستخدمة بحيث تصبح المادة «لا يجوز احتجاز الأطفال أو حبسهم أو سجنهم مع غيرهم من البالغين في مكان واحد، ويراعى في تنفيذ الاحتجاز تصنيف الأطفال بحسب السن والجنس ونوع الجريمة، كما يحظر استخدام القيود الحديدية أو الأحبال مع الأطفال أقل من خمسة عشر سنة ميلادية، والأطفال من سن 15 إلى 18 سنة تستخدم قيود حديدية مغلفة بطبقة جلدية أو بلاستيكية.

وأوصت الورقة بإضافة مادة إلى القانون تمنع وتعاقب كل من يتعرض لطفل بأي إيذاء بدني أو تعسفي أو إجراء غير قانوني أو عرض الطفل لأي ممارسة ضارة أو غير مشروعة، أو أي شكل من أشكال العنف، داخل أي من المؤسسات التى تتعامل مع الطفل بشكل مباشر، سواء فى تعليمه أو عمله أو مؤسسات الإيواء أو الإيداع أو أماكن الاحتجاز أو الحبس أو حياته بصفة عامة وكذلك يحظر المساس بشرفه أو بسمعته، وإضافة مادة إلى القانون تلزم الدولة بإنشاء مراكز لإعادة التأهيل الأطفال ضحايا العنف بكافة صوره وأشكاله، بحيث توفر الدولة مركز واحدا على الأقل بكل محافظة. كما تلزم الدولة بتوفير المتخصصين النفسيين والاجتماعيين والتربويين والطبيبين، لتلبية احتياج هذه المراكز من متخصصين.

رؤية تطوير التشريعات والآليات اللأزمة لمحاربة تجارة الأعضاء البشرية

وفي إطار اهتمام مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان من خلال «وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان» بتقديم مقترحات على مستوى السياسات للمساهمة في تحسين أوضاع حقوق الإنسان خاصة ذات الصلة بتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، فإنه تم إعداد هذه الورقة التي تحاول تقديم حلول علي مستوى السياسة العامة لمعالجة ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية في مصر.

وتتناول الورقة عدة نقاط أساسية: تبدأ الورقة بسرد جانب نظري عن ظاهرة التجارة بالأعضاء البشرية وجواز التبرع، ثم عرض التشريعات والقوانين التي تتصدي لهذه التجارة المحرمة، ويشمل المحور الثاني للورقة واقع تجارة الأعضاء البشرية بمصر، من حيث الأسباب والإحصائيات، وكذلك النتائج المترتبة علي انتشار هذه الظاهرة سواء علي ضحية الاتجار أو علي الدولة، وفي المحور الأخير، تسرد الورقة رؤية مقترحة لكيفية التصدي ومنع الاتجار بالأعضاء البشرية في مصر.

أوصت الورقة، بتغليظ عقوبة الاشتراك في عملية نقل الأعضاء البشرية الواردة في القانون 5 لسنة 2010، واقتصار التبرع علي الأقارب فقط، وحذف المادة المتعلقة

بجواز التبرع لغير الأقارب بعد تشكيل لجنة متخصصة، وذلك لكونها تشكل ثغرة قانونية يستعين بها الأجانب في الحصول علي موافقة بالتبرع، ثم يقومون بعملية البيع والشراء داخل أحد الأماكن الخاصة في الخفاء بالمخالفة للقانون، كما أوصت بإقرار وتنظيم عملية نقل الأعضاء من الموتى إلى الأحياء بشكل قانوني. تعديل قانون الاتجار في البشر رقم 64 لسنة 2010 ليتضمن رفع سقف الغرامات المالية.

أوصت الورقة، باستبدال اللجنة المنصوص عليها في القانون 64 لسنة 2010 بهيئة دائمة لها أمانة فنية متفرغة واستحداث هيئة خاصة بكشف وتتبع المتاجرة بالأعضاء البشرية، ويكون للهيئة مجموعة من الصلاحيات التي تساعدها في الكشف عن شبكات التجارة بالأعضاء البشرية، فيجب أن يحمل أفراد هذه الهيئة الضبطية القضائية التي تمكنهم من ضبط أعضاء وسماسرة ومشتركي هذه الجريمة، منعاً للهروب من العقاب. كما تختص هذه الهيئة بمراقبة الأماكن الحيوية التي من المحتمل أن تكون بيئة مناسبة لهذه التجارة ، كغرف العمليات بالمستشفيات ومتابعة سجلات دخول وخروج المرضى.

كما أوصت باستبعاد المستشفيات من عمليات نقل الأعضاء، وإنشاء مكان مركزي متخصص لنقل الأعضاء البشرية فقط، ورعاية كلاً من المتبرع والمتلقي، تحت إشراف وزارة الصحة، وبالتالي تجريم أي عملية تتم خارج هذا المكان من ناحية، ومن ناحية أخرى القضاء علي مافيا التجارة المحرمة التي تتم داخل المستشفيات بمساعدة مديري الأقسام وبعض الأطباء.

وسائل حماية الأطفال من العمالة في المهن الخطرة

حرصاً من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، علي مشاركة الحكومة في تقديم حلول علي مستوى السياسة العامة، لمعالجة قضية عمالة الأطفال في المهن الخطرة، فقد أعدت وحدة تحليل السياسات العامة بالمؤسسة هذه الورقة في نطاق مشروع الاستعراض الدوري الشامل الذي تنفذه، من أجل المساهمة في وضع حلول للمشكلة.

وتتناول ورقة عدة نقاط أساسية: يشمل المحور الأول للورقة تنظيم عمالة الأطفال بين المواثيق الدولية والقوانين المصرية من خلال الإطار القانوني، ويتناول المحور الثاني واقع عمالة الأطفال في المهن الخطرة في مصر، من حيث الإحصائيات والأسباب والنتائج المترتبة عليها وكذلك توضيح التزامات وتعهدات مصر بشأن عمالة الأطفال، ثم تستخلص الورقة في محورها الأخير رؤية مقترحة لحماية الأطفال من العمل في مهن خطرة، علي المستوى التشريعي، والرقابة علي جهات العمل، وتعزيز المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمجتمع المدني في توفير بديل لعمالة الأطفال أو توفير فرص عمل تليق بطفولتهم، وكذلك توعية الأطفال أنفسهم بحقوق العمال من الأطفال، منعاً لاستغلالهم من قبل أصحاب العمل.

أوضحت الورقة، أنه بالرغم من وجود قانون تنظيمي لعمالة الأطفال يتناسب مع المعايير الدولية لحقوق الطفل وحمايته، إلا أنه لا يتم تطبيقها علي أرض الواقع، فضلًا عن ضعف العقوبات الواردة بباب تنظيم العمل، وهو ما يستلزم مراجعة تشريعية.

أوصت الورقة، بتفعيل الرقابة علي جهات العمل التي تضم أطفال عاملين بها، من خلال تطبيق القانون عند مخالفة أحكام، ويفضل تشكيل لجنة خاصة تتبع المركز القومي للأمومة والطفولة، ويكون لها حق الضبطية القضائية، للقيام بأعمال المرور بشكل دوري ومفاجئ علي جهات العمل المختلفة، وخاصة تلك التي تستلزم أعمال شاقة، من أجل متابعة احترامهم لمبادئ حقوق الإنسان الخاصة بعمالة الأطفال، وضمان عدم تعرض الأطفال لأي عوامل خطر.

وترى الورقة، أن للمجتمع المدني دور كبير في تنفيذ حملات توعية للأهالي بشكل عام وللأطفال العامين وأسرهم بشكل خاص، من أجل رفع وعيهم بالحقوق القانونية لعمالة الأطفال، منعاً لاستغلال الأطفال في العمل بمهن خطرة.

وأوصت الورقة، بالاهتمام بشتى الطرق بتوفير مجانية كاملة للتعليم ومستلزماته للأسر التي تحرم أبنائها من استكمال التعليم، من خلال عمل حصر للأطفال المتسربين من التعليم، والعمل علي مساعدتهم، من أجل تقليل عمالة الأطفال من حيث عدم المقدرة علي تحمل نفقات التعليم.

آلية وطنية دائمة لمتابعة تنفيذ تعهدات مصر أمام الآليات الدولية

اهتمت وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بصياغة ورقة تحليل سياسات بعنوان «نحو آلية وطنية دائمة لمتابعة تنفيذ تعهدات مصر أمام الآليات الدولية»، وذلك في ضوء تنفيذ المؤسسة لمشروع «الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية»، الممول من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2016-2017، وهي الورقة التي خضعت لنقاش من خلال اجتماع مائدة مستديرة للخبراء في أكتوبر 2016.

وتناولت الورقة عدة نقاط أساسية وبعض التوصيات التي يجب أن تشمل عمل اللجنة.

قالت الورقة، إنه تمّ تصميم الاستعراض الدوري الشامل، كآلية مراجعة ذاتية تجريها كل دولة عضو في الأمم المتحدة مرة كل أربع سنوات للتحقق من وفائها بواجباتها والتزاماتها وتعهداتها في مجال حقوق الإنسان، كما نص القرار رقم 60/251 على أن تستند آلية الاستعراض الدوري الشامل إلى معلومات موضوعية وموثوقة وأن تكون آلية تعاونية ترتكز على الحوار التفاعلي بمشاركة كاملة من جانب الدولة المعنية، مع أخذ احتياجاتها في مجال بناء القدرات بعين الاعتبار.

أوصت الورقة، بضرورة إصدار البرلمان قانون بإنشاء هيئة وطنية دائمة تكون مهمتها متابعة تنفيذ التزامات وتعهدات مصر أمام الاستعراض الدوري الشامل ولجان معاهدات حقوق الإنسان، وغيره من الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، علي أن تشمل صلاحيات الهيئة الإشراف على تحضير التقارير الأولية والدورية التي سيتم عرضها على اللجان والهيئات المعنية في الأمم المتحدة، وتختص الهيئة برفع التوصيات للحكومة بالخطوات المطلوبة لضمان احترام التزامات مصر، فيما يتعلق بالقوانين والسياسات العامة للدولة بما يتوافق والمواثيق والمعاهدات الدولية.

كما أوصت الورقة، أن الهيئة لابد وأن تختص بوضع خطة سنوية لتدريب كافة الجهات المعنية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني علي مفاهيم الآليات الدولية وكيفية إعداد التقارير أو الرد علي التقارير للجهات الدولية المعنية بها، والتعاون مع الجهات المختلفة في الدولة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإعداد تقرير الاستعراض الدوري الثاني و الذي سيتم تسليمه في نهاية العام 2018.

وأكدت الورقة، أنه تتشكل الهيئة من ممثلين للجهات الحكومية المعنية والمجتمع المدني والمجالس الوطنية المتخصصة واللجنة المعنية بالبرلمان فضلًا عن بعض الخبراء علي ألا يقل تمثيل المجتمع المدني عن 50% من تشكيل اللجنة.

ورقة تناقش إصلاح منظومة التأمين الصحي في مصر

تناقش الورقة الحالية عدد من المحاور ذات الصلة بقضية التأمين الصحي، حيث ترتبط خدمة التأمين الصحي بأطر دستورية داعمة، وتستند إلى معايير حقوقية واضحة، كما تنظمها حزمة من التشريعات والقوانين.

وتقول الورقة، نظرا لما تعانيه خدمات التأمين الصحي في مصر من قصور وتدني واضح لمعدلات الجودة، فضلً عن وجود النسبة الأكبر من المواطنين خارج المظلة التأمينية، فإن وحدة تحليل السياسات بمؤسسة ماعت قد طورت هذه الورقة بهدف مناقشة كافة السياقات المنظمة لتقديم الخدمة، والتعرف على مشاكلها، وأخيرًا الخروج برؤية تضمن توصيات محددة لإصلاح منظومة خدمة التأمين الصحي في مصر.

التوصيات

علي المستوي التشريعي

أوصت الورقة، بضم تشريعات التأمين الصحي الحالية في تشريع واحد بهدف إصلاح الهيكل التمويلي للهيئة العامة للتأمين الصحي، لتحقيق زيادة الموارد بهدف ضمان

«الزواج المبكر» افه في مصر

وفي ضوء انتشار ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع بشكل كبير خلال الفترة الماضية والتأثير السلبي للظاهرة بشكل كبير على المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية، والصحية، والثقافية، ...الخ، تحاول تلك الورقة تقديم حلول على مستوى السياسة العامة لمعالجة ظاهرة الزواج المبكر في المجتمع المصري، والتصدي لتلك الظاهرة.

وتتناول الورقة «الزواج المبكر: المشكلة والحلول»، عدة نقاط أساسية: ففي البداية تتناول الإطار النظري المتعلق بالزواج المبكر، وذلك من حيث مفهوم الزواج المبكر، وأسباب الزواج المبكر، إضافة إلى الإطار التشريعي للزواج المبكر في مصر. وفي المحور الثاني، تتناول الورقة واقع الزواج المبكر في مصر، من حيث إحصائيات الزواج المبكر في المجتمع المصري، وأهم الأضرار الناتجة عن الزواج المبكر، وأخيرا، تتناول الورقة الرؤية المقترحة للتصدي لظاهرة الزواج المبكر في المجتمع المصري، وأهم الخطوات التي يجب إتباعها في ضوء التصدي للظاهرة.

أوصت الورقة، بتشديد العقوبات في القوانين المختلفة لمنع وتجريم الزواج المبكر، نظرًا لخطورة الظاهرة على المجتمع المصري، ومن تلك القوانين، تعديل المادة 227 ورفع سقف عقوبة الإدلاء بأقوال غير صحيحة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لضبط عقد الزواج، واستحداث مواد في قانون الطفل وقانون العقوبات تجرم تزويج الفتيات الصغيرات (أقل من 18 سنة) بطريقة عرفية.

كما أوصت الورقة، بتعديل قانون الأحوال المدنية رقم 14 لسنة 1994، حيث نص على أنه لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثماني عشرة سنة ميلادية كاملة، ويعاقب تأديبيا كل من وثق زواجا بالمخالفة لأحكام هذه المادة. نظرا لأن العقاب التأديبي غير كافي للتصدي للظاهرة، واستحداث عقوبات قانونية تطال الأب في حال قيامه بتزويج أبنته في سن أقل من 18 عام.

أختتمت الورقة، أنه على الحكومة ومنظمات المجتمع المني العمل سويا لتقديم الدعم المادي والمعنوي للفتيات اللاتي عانين من أضرار الزواج المبكر، وذلك من خلال رصد الحالات، والعمل على تقديم كل الدعم لهم لإعادة تأهيلهن ودمجهن مرة أخرى في المجتمع.

استمرارية التمويل مما يؤدي الي رفع مستوي الخدمة وزيادة الشريحة المؤمن عليها، وجعل الاشتراك في نظام التأمين الصحي إجبارياً، شريطة أن تتحمل الدولة بسداد الأشتراكات عن الفقراء وغير القادرين من خلال الدعم المباشر مع وضع معايير لتعريف الغير قادر.

كما أوصت الورقة، بإلغاء القانون 32 لسنة 1975 في شأن نظام العلاج التأميني للعاملين في الحكومة والهيئات العامة، والمؤسسات العامة وسريان أحكام القانون 79 لسنة 1975 علي العاملين المشار إليهم بغرض توحيد الالتزامات التأمينية بين العاملين في القطاع الحكومي الذين يسري علي بعض منهم حالياً أحكام القانون 79 لسنة 1975 المشار إليه بذات الحقوق ويترتب علي ذلك زيادة اشتراك جهة العمل وحساب الاشتراك علي أساس الأجر الأساسي والمتغير.

وتابعت الورقة، اقرار مواد قانونية تدمج كافة موارد التأمين الصحي وتمويلاته في حساب واحد فقط مما يؤدي الي تخفيف العبء علي ميزانية الدولة ويحقق الدور المنوط به بالأساس وهو التكافل الاجتماعي كما يؤدي الي تحقيق العدالة الاجتماعية بين المحافظات من خلال استخدام التطبيق علي اسس جغرافية.

كما أوصت بتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي لجميع المؤمن عليهم للحصول علي حق الرعاية الصحية التأمينية بسهولة، ووضع توصيف وظيفي سليم لكافة العاملين بمختلف فئاتهم واعادة هيكلة القطاع كاملا ووضع مسمي وظيفي ودخل لكل فئة منهم، مع ربط الاجر بحسب ساعات العمل ورفع الحد الادني للاجور.

وشددت الورقة، في توصيتها على تطوير وحدات التأمين ووحدات العلاج الاولية لتصبح لائقة بكل فئات المنتفعين، وتفعيل نظم الحوافز والمرتبات والانضباط لمقدمي خدمات الرعاية الصحية في قطاع التأمين، وتوفير قواعد البيانات اللازمة عن التكلفة وعن مؤشرات الجودة ومؤشرات أداء المتعاقدين.

ورقة تطالب بتحسين التشريعات والإجراءات للنهوض بالمسئولية الاجتماعية للشركات

تعتبر المسئولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية وهي التزام مستمر من قبلهم بالمساهمة في تطوير وتحسين المستوى الثقافي والتعليمي والاقتصادي والصحي لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة التي من شأنها رفع مستواها بصفة خاصة والمجتمع وتغير الصور السلبية السائدة بصفة عامة.

وتتناول الورقة القضية من خلال عدد من المحاور، أولها شرح لمفهوم المسئولية الاجتماعية والجهود الدولية ذات الصلة، ثم المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصرالأطر الدستور والتشريعية والحقوقية الناظمة للمسئولية الاجتماعية للشركات تجاه المجتمع، وبعض التوصيات للنهوض بالمسئولية الاجتماعية للشركات.

أوصت الورقة برفع حد الإعفاء الضريبي إلى 20 % من قيمة صافي الأرباح السنوية مقابل توجيهه إلى الأنشطة الاجتماعية وذلك بتعديل المادة 15 من قانون الاستثمار والمادة 23 بند 8 من قانون الضريبة على الدخل، ووضع تشريع شامل للمسئولية الاجتماعية للشركات: ينظم إنفاق الشركات وفقا لخطة الدولة في تطوير المجتمع مما يساعد على سد القصور في بعض القطاعات كالصحة والتعليم.

كما أوصت الورقة، مراعاة الإجراءات الميسرة لقيام الشركات بمسئولياتها الاجتماعية في اللوائح التنفيذية لقانوني الاستثمار والجمعيات والمؤسسات الأهلية الجاري إعدادهم حاليا.

أوصت الورقة بقيام الحكومة المصرية على تطوير مجموعة المؤشرات للمسئولية الاجتماعية من خلال وزارة الاستثمار وذلك من أجل المقارنة وتقييم الأداء والدور الاجتماعي للشركات، مع إعطاء ميزات تنافسية للشركات الأكثر نشاطا.

تطوير التشريعات المنظمة لعمل الفئات الخاصة مطلب حقوقي

تعاني بعض الفئات الاجتماعية من نقص ملاءمة شروط بيئة العمل لاحتياجاتهم وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية خاصة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها مصر خلال الأعوام الأخيرة، فعلي سبيل المثال نجد أن المرأة العاملة مازالت تعاني من مشكلات تشريعية في مواضع متعددة من قانون العمل رقم 12 لسنة 2003، خاصة وأن هناك انتشار للتمييز السلبي ضد المرأة على مستوي الأجور ونوعية العمل المطلوب في اغلب الشركات هذا بخلاف عدم مراعاة القانون لبعض الأمور المترتبة على التركيب الفسيولوجي للمرأة مثل حالات الوضع والرضاعة.

وتناولت الورقة مجموعة من التوصيات التي يجب أن يراعيها المشرع والمؤسسات التنفيذية لعمل تلك الفئات.

قدمت توصيات خاصة بالمرأة وهي: تعديل المادة 88 من قانو العمل بإضافة جزاء مناسب لمن لا يطبق القانون بحيث تصبح المادة "، تسري على النساء العاملات جميع الأحكام المنظمة لتشغيل العمال، دون تمييز بينهم متى تماثلت أوضاع عملهم. ومن يخالف هذه المادة يعاقب بغرامة لا تقل عن 10000 ولا تزيد عن 20000 جنيها مصريا".

وأوصت الورقة، بتعدي المادة 89 لتصبح "يصدر الوزير المختص قرارا بتحديد الأحوال والأعمال والمناسبات التى لا يجوز إجبار النساء على العمل وتشغيلهم بها خاصة فى الفترة ما بين الساعة السابعة مساءا والسابعة صباحا".

كما أوصت الورقة، بتعديل المادة 96 لتصبح ".. على صاحب العمل الذي يستخدم خمسين عاملة فأكثر في مكان واحد أن ينشئ دار للحضانة، أو يعهد إلى دار للحضانة برعاية أطفال العاملات بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من الوزير المختص. وتلتزم المنشآت التي تقع في منطقة واحدة وتستخدم كل منها أقل من خمسين عاملة، أن تشترك في تنفيذ الالتزام المنصوص عليه في الفقرة السابقة، وذلك بالشروط والأوضاع التي تحدد بقرار من الوزير المختص".

هيئة فاعلة ومستقلة للإشراف على الإنتخابات

أصدرت وحدة تحليل السياسات بمؤسسة ماعت ورقة تحليل سياسات جديدة بعنوان «نحو هيئة فاعلة ومستقلة للإشراف على الإنتخابات»، تأتي هذه الورقة في اطار اهتمام «وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان» بالمؤسسة صياغة ورقة تتحدث عن اهمية انشاء هيئة وطنية للانتخابات توافقا مع الدستور المصري ، وتأتي هذه الورقة في اطار قيام المؤسسة بتنفيذ مشروع «الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية»، الممول من الإتحاد الأوروبي خلال الفترة من 2016 – 2017.

وقامت الورقة بعرض سريع لتطور ادارة العملية الانتخابية، ثم انتقلت لشرح نماذج الادارة الانتخابية وعرضت نماذج بعض الهيئات الانتخابية على مستوي العالم، وفي محورها الثالث تحدثت الورقة عن اهم المبادئ والاطر الحقوقية الحاكمة لعمل الادارة الانتخابية، ثم انتقلت الورقة لتتحدث عن صلاحيات ومهام هيئات الانتخاب واساليب تمويلها مع عرض سرع لنظم ادارة الانتخاب في مصر.

التوصيات المقترحة في هذة الرؤية

وخلصت الورقة إلي مجموعة من المقترحات التي يجب أن يراعيها المشرعون اثناء إقرار قانون انشاء الهيئة حيث أوصت الورقة بعدم جواز اعفاء أو إقالة رئيس أو اعضاء الهيئة أو مديرها ونوابه نهائيًا إلا في حالات الاستقالة أو فقدان أحد شروط صلاحية العضوية وفقًا لشروط العضوية.

كما أوصت الورقة بانشاء معهد مستقل تابع للهيئة للتدريب وبناء قدرات المتعاملين في الانتخابات، وتخريج دفعات تقوم بتوعية وتثقيف الناخبين، ايضًا يجب ان يكون تابع للمعهد وحدة للبحث والتوثيق، والتعاون الدولي بهدف تقييم وتطوير العمليات الانتخابيات بشكل مستمر والاعتماد علي خريجي المعهد فقط في الاشراف علي ادارة العمليات الانتخابية.

وطالبت الورقة أن يوفر القانون لهيئة إدارة الانتخابات صلاحيات عقابية خاصة فيما يتعلق بانتهاك اللوائح المنظمة للعمليات الانتخابية، وذلك بعد خضوع هذه اللوائح للمراجعة القضائية حتى تكون متسقة دستوريا وقانونيًا، بهدف سرعة الفصل في الانتهاكات والحد من الظواهر التي شابت العمليات الانتخابية السابقة مثل عدم الالتزام بحجم الانفاق الدعائي، خرق الصمت، الرشاوي الانتخابية، وحالات التزوير من المرشحين او الناخبين وذلك في الحالات التي تطمئن الهيئة الي قوعها مع عدم الاخلال بحق القضاء في الفصل في النزاع الواقع بين الهيئة والطرف الواقع عليه الجزاء.

ورقه ترصد ظاهره الفتاوي الشاذه في المجتمع

تعتبر ثقافة التسامح والسلم من اهم الضروريات التي تقرها القيم الإنسانية والأخلاقية في الواقع المعاصر خاصة بعد انتشار ظاهرة العنف وعدم قبول الأخر وهي ظاهرة تحطم كافة العلاقات الاجتماعية، بعد سيطرة لغة العنف على الواقع المعاصر للمجتمع نتيجة غياب عدد كبير من التشريعات علي رأسها تشريع لتنظيم الفتوي بهدف القضاء على الفتاوى الشاذة والتي تؤدي لانتشار الفكر المتطرف وتحض على الكراهية والعنف، والذي يؤدي في النهاية إلى زيادة معدلات الجرائم والأعمال الإرهابية وهو ما شاهدناه خلال السنوات الأخيرة.

أوصت الورقة، بإقرار قانون لتنظيم الفتوي في مصر يحظر بأية صورة التصدي للفتوى العامة إلا إذا كانت صادرة من هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف أو دار الإفتاء المصرية أو مجمع البحوث الإسلامية أو الإدارة العامة للفتوى بوزارة الأوقاف، واستحداث مادة تعمل على قصر ممارسة الفتوى العامة عبر وسائل الإعلام على المصرح لهم من أعضاء الجهات المرخص لها الإفتاء، ايضا استحداث مادة عقابية لكل من يفتي من غير المرخص لهم بالفتوى مخالفة لأحكام هذا القانون بالحبس وبغرامة مالية لا تقل عن عشرة الاف جنية وفي حال تكرار المخالفة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنية مصري.

أوصت الورقة بانشاء وزارة الأوقاف مرصد متابعة للفتاوي التي تخرج في وسائل الاعلام وإعادة الرد عليها خاصة تلك الفتاوي التي تحرض على العنف وتعمل على عرقلة نشر ثقافة التسامح في المجتمع..

أوصت الورقة باضطلاع مؤسسات المجتمع المدني بمسؤوليتها المجتمعية في نشر وترويج قيم التعاون والمحبة والتضامن والمودة بين كل أطياف وشرائح وأفراد المجتمع.

تحسين مستوى الخدمات الصحية في مصر

يعد قطاع الخدمات الصحية واحد من أهم القطاعات الخدمية في مصر ، رغم ما تشهده مصر خلال العقود الأخيرة من محاولات لتطوير منظومة أداء هذه الخدمات، إلا أن الواقع يشي بأن محاولات التطوير تلك لا تتناسب مع حجم المشكلات التي يعانيها المصريين في الوصول للخدمة الصحية الجيدة، خاصة في ظل غياب منظومة التأمين الصحي الشامل، وقصور موارد الدولة، فضلا عن تفشي «مسببات» الأمراض المزمنة والمتوطنة نتيجة تدني جودة حزمة من

الهجرة غير الشرعية من منظور الاتجار في البشر

وفي إطار اهتمام وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان، بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالتوصيات التي تم تقديمها لمصر في ضوء الاستعراض الدوري الشامل، اهتمت المؤسسة بتسليط الضوء علي تلك القضية من خلال ورقة توضح أهم الإشكاليات لظاهرة الهجرة غير الشرعية من منظور الاتجار في البشر بهدف الحد من تلك الظاهرة. وقد تناولت الورقة القضية في عدة محاور حيث تحدثت في المحور الأول عن الهجرة غير المشروعة من حيث المفهوم والأشكال والأبعاد، ثم انتقلت لتعرض في المحور الثاني النظرة الحقوقية للهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر، بينما اهتمت في المحور الثالث بالتحدث عن الهجرة غير الشرعية في مصر بنظرة شملت تاريخ الظاهرة وأسبابها وإطارها الدستوري والقانوني والحقوقي وعرضت أهم التوصيات التي قدمت لمصر في هذا الإطار، وفي محورها الأخير طرحت الورقة بعض الحلول والتوصيات علي مستوي تطوير التشريعات والآليات المؤسسية وتصميم برامج للتوعية ودور المجتمع المدني بهدف الحد من الظاهرة. ترى مؤسسة ماعت في ضوء ارتفاع أعداد الشباب المصري المهاجر بطرق غير شرعية والنتائج السلبية المترتبة على ذلك، انه ينبغي أن تقوم مؤسسات الدولة والبرلمان على العمل بشكل أكبر لمناهضة هذه الظاهرة عن طريق عدة أمور: ترى المؤسسة انه يجب تعديل بعض المواد الخاصة بالعقوبات في قانون 82 لسنة 2016 الخاص بمكافحة الهجرة الغير شرعية وتهريب المهاجرين وهي، تشديد العقوبة في المادة 6 من القانون لتصبح كالتالي يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن مليون جنيها أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر، كل من ارتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو تورط في ذلك، وتكون العقوبة السجن المشدد وغرامة لا تقل عن خمسة ملايين وتتابع الورقة، أنه لابد من تشديد العقوبة في المادة 7 من القانون، لتصبح «تكون العقوبة المؤبد وغرامة لا تقل عن مليوني جنيها أو غرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر إذا ارتكبت أي من الجرائم المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة السابقة في أي من الحالات الآتية.

ترى المؤسسة أنه يجب تعديل بعض خطط وسياسات الدولة وأجهزتها ومؤسستها لمناهضة تلك الظاهرة المستفحلة.

الخدمات البيئية وغياب مفهوم الوقاية، ومن ثم أصبحت مشكلات قطاع الصحة تلتهم أي محاولات لتطويرها.

تتناول هذه الورقة رؤية تتضمن توصيات محددة لإصلاح منظومة الخدمات الصحية في مصر.

أوصت الورقة بإيجاد تشريعات صحية جديدة تتوائم والمواد الدستورية االتي اقرت في عام 2104، وتتناسب أيضا مع المواثيق والمعاهدات الدولية المرتبطة بالخدمات الصحية التى وقعت عليها مصر والملتزمة بها، ودمج قوانين المهن الطبية في قانون واحد مفصل يتناسب مع الوقت الحالي يحدد كل مهنة طبية فيه مع رفع مستوي العقوبات المفروضة علي قيام أي شخص بالعمل دون تصريح لمزاولة احدي المهن الطبية او تشغيل منشأة طبية بدون ترخيص.

ومراقبة السلامة المهنية والجودة والتفتيش علي تلك المنشآت بشكل دوري.

وطالبت الورقة، بالعمل علي إنشاء هيئة مستقلة تعمل علي مراقبة وتطبيق معايير الجودة العالمية في تقديم الخدمات الصحية وتكون لها الشخصية الاعتبارية كما تعمل علي وضع الحوافز الملائمة للارتقاء بالخدمة لتصبح مرضية وملائمة للمنتفع بالخدمة، وتعمل علي صياغة ادلة ارشادية للعمل مع قيامها بوضع توصيف وظيفي كامل وشامل لكل العاملين بالقطاع، وتقوم بالتحكيم في المنازعات التي تنشأ بين أطراف الخدمة.

واختتمت الورقة وصيتها، باجراء مسح شامل للمرضي في مصر مع تصميم قاعدة بيانات اليكترونية لجميع المتعاملين مع الخدمات الصحية لحصر جميع الامراض ونسبها بهدف القضاء على الامراض الفيروسية المتوطنة.

ورقة تطالب بتنقيح القوانين لمناهضة التمييز ضد المرأة

عرفت الورقة التميز ضد المرأة، بأنه استبعاد أو تفرقة أو تقييد يتم بناءً على أساس الجنس، من آثاره أو أغراضه النيل من الاعتراف بالمساواة بين المرأة والرجل، في الحريات والحقوق الأساسية في مختلف الميادين الاقتصادية، والثقافية، والسياسية، والمدنية، والاجتماعية، ممّا يؤدّي لتعرّض المرأة للعديد من المشاكل في مختلف مجالات الحياة.

قالت الورقة إن المؤسسة الدينية، تحتل أهمية بالغة في حياة الفرد والمجتمع، إذ يمثل الدين البناء المعياري الذي يسير عليه سلوك الفرد وينتظم عليه بناء المجتمع. وتتميز الثقافة المصرية بصفة عامة بقوة النظام الديني، ويعتبر الدين مركز الثقافة المصرية، وفلسفة شاملة تقدم الإجابة على كل تساؤل، وتعطى المبررات لكل عمل، وتمثل دور العبادة المركز الديني والثقافي الوحيد.

أكدت الورقة، أن لمكاتب المساعدات القضائية بمحاكم الأسرة دورًا هامًا يجب تفعيله ليحقق الغرض الذي أقيمت من أجله تلك المكاتب التي قدمتها وزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي وصل عددها حتى الآن إلى 39 مكتبًا بمختلف المحاكم من إجمالي 268 محكمة أسرة على مستوى الجمهورية حيث تمثلّ قاعات المحاكم بقضايا تتعلق بالتمييز ضد المرأة ولا أحد يعرف دور مكاتب المساعدات القضائية للمرأة بمحاكم الاسرة وقد لا يعرف أحد أماكنها.

وأوصت الورقة، بتفعيل دور المجتمع المدني في التوعية بمناهضة التمييز ضد المرأة ومساعدة الضحايا، وتفعيل دور المجلس القومي للمرأة لمناهضة التمييز، ايضًا إنشاء مفوضية مستقلة لمناهضة التمييز ضد المرأة.

وورقة تقترح آليات محاصرة العنف الأسري ضد المرأة

تقول الورقة، إن العنف من الظواهر غير المقبولة التي تعاني منها المرأة، في كافة أنحاء العالم ولكن مفهوم العنف يختلف ويتغير من مجتمع إلي آخر، بحسب وعي المجتمع المحلي، ودرجة تقدمه ومدي علمه وثقافته الحضارية المتطورة، وأيضا درجة ومستوي مفهوم العدالة الاجتماعية والقيم الإنسانية الراسخة في وجدان المجتمعات المحلية المختلفة، ومدي احترام تلك المجتمعات لمبدأ سيادة القانون وحقوق الإنسان في هذه المجتمعات. أوصت الورقة، بإقرار تشريع يعتبر العنف الذي تتعرض له المرأة داخل الأسرة جريمة يعاقب عليها القانون بكل ما يترتب على ذلك من آثار بهدف الحد من جرائم العنف ضد النساء داخل الأسرة، وأوصت تعديل المادة 60 من قانون العقوبات المصري لتصبح «تسري أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملًا بحق مقرر بمقتضى الشريعة في حال كان الفعل يستحق علاج فوق 21 يوم».

أوصدت الورقة، بضرورة رصد حالات العنف الأسري عن طريق منظمات المجتمع المدني، والقيام بتحليلها واستخراج النتائج بهدف التعامل معها بصور علمية وعملية بهدف ايجاد حلول حقيقية للقضاء علي ظاهرة العنف الأسري، ايضا انشاء مراكز لرعاية المعنفات ونشر اماكنها وتخصيص خط ساخن لتلقي الاتصال من العنفات بالتوصل اليهم بهدف عدم تركهم في الشارع فترات طويلة.

أوصت الورقة، بتوفير أماكن آمنة للنساء والأطفال يمكنهم الذهاب إليها للشعور بالأمان ولو لوقت يسير ويمكن متابعتهم هناك من قبل المختصين، وتقوية الوازع الديني والتربية الصحيحة والتأكيد على ثقافة الحوار والتشاور داخل الأسرة.

واختتمت الورقة وصيتها، بضرورة وجود اختصاصيين نفسيين واستشاريين اجتماعيين للعناية بشئون الأسرة، وضرورة التواصل مع المراكز الأسرية المختلفة علي مستوي العالم لتبادل الخبرات والطاقات.

ورقة تؤكد : تنمية قطاع المشروعات الصغيرة تعزيز للحق في العمل

تقول الورقة، إنه ينظر للمشروعات الصغيرة بوصفها أساس للتنمية الاقتصادية في عديد من دول العالم، نظرًا لاعتبارات مرونتها وسهولة تأسيسها وانخفاض تكاليفها، ويمكن أن تلعب المشروعات الصغيرة دور كبير في زيادة معدلات النمو في الاقتصاد المصري في الوقت الراهن، ومن ثم القضاء على البطالة وتعزيز الحق في العمل بوصفه أحد الحقوق الأساسية للمواطن المصري.

أوصت الورقة، بإصدار قانون جديد بشأن المشروعات الصغيرة بما يتناسب مع الوضع الراهن، وصياغة المفاهيم المختلفة التي تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بما يساهم في تحديد المقصود بتلك المفاهيم، ودورها في الاقتصاد القومي، والجهات المسئولة عن التعامل معها، وكيفية الحصول على التمويل الخاص بتلك المشروعات، نظرا لأن تعدد القوانين يساهم في التشتت وعدم القدرة على النمو بهذا القطاع. وأوصت الورقة، بالاهتمام بقوانين وسياسات مكافحة الإغراق والتهريب لحماية المنتجات المصرية، بما يساهم في الحد من انتشار المنتجات الأجنبية في الأسواق ومنافستها للصناعات الصغيرة المصرية، وتعديل التعريفة الجمركية على مدخلات الإنتاج المطلوبة للمشروعات الصغيرة .

أوصت الورقة، بإنشاء هيئة وطنية معنية بدعم وتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة ، تكون مهمتها الترخيص للمشروعات ، ودعم أصحاب المشروعات أمام جهات الإقراض ، ومنح التراخيص والموافقات الرسمية من خلال آلية الشباك الواحد.

أوصت الورقة بتشجيع البنوك على تمويل المشروعات الصغيرة بأسعار فائدة منخفضة وفترات أطول نسبيا، كما أوصت بمنح المشروعات الصغيرة، امتيازات مادية كإعفاءات ضريبية على الأرباح، العمل على إبداء المرونة في طلب الضمانات خاصة الضمانات المالية والعينية والعقارية، ورفع معدلات الحد الأقصى للقروض لينناسب تكاليف المشاريع الصغيرة

ورقة تطرح رؤية جديدة لتحسين أوضاع المعاقين

أكدت الورقة، على أن مصر، من أعلى دول العالم في نسبة الإعاقة بين أفراد المجتمع، حيث تصل نسبة المعاقين من 10% إلى 12%، من تعداد سكان مصر بواقع 10 إلي 12 مليون نسمة على الأقل وفقا لتصريح رئيس الوزراء، وهو عدد كبير لم يتم استثمار طاقاته وإمكانياته، وهو ما يعكس حجم المشكلة.

وقد تناولت الورقة بعض الحلول والتوصيات والتي كان أبرزها إقرار القانون الشامل لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

أوصت الورقة، بإعداد قانون يضمن استفادة الأشخاص ذوى الإعاقة من الخدمات والفرص التنموية، كما يجب أن يضطلع المجتمع المدني بدور فاعل في هذه الاشكالية خاصة في اشكاليات دمج المعاقين في الحياة العامة وعلي مستوي تثقيف وتدريب المتعاملين مع الاشخاص ذوي الإعاقة، وبناءًا عليه فإن وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان بمؤسسة ماعت تقترح أن يتم إصدار قانون جامع للأشخاص ذوي الإعاقة يضمن المبادئ الاتية: التوقيع على البروتوكول الاختياري للاتفاقيه الدوليه لحقوق الاشخاص ذوى الاعاقه تنفيذا لنص الماده 93 من الدستور، وإقرار قانون شامل لذوي الإعاقة يشتمل علي كل ما يخص حقوق ذوى الإعاقه في حياتهم العامة.

وطالبت الورقة، بضرورة التزام القانون بمبدء التمييز الايجابي لفترة زمنية محددة مع إقرار المساواة وعدم التمييز ضد المعاقين، وإقرار معاشات لذوي الإعاقة الغير قادرين على العمل، توازي الحد الأدنى للأجور نظرًا للحالة الاقتصادية لهم ولأسرهم، وتجريم ومعاقبة من يستخدم إعاقتة في التسول.

« الموازنة بين حقوق العمال وحقوق أصحاب الأعمال»

أصدرت "وحدة تحليل السياسة العامة وحقوق الإنسان" بمؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ورقة تحليل سياسات جديدة بعنوان " الموازنة بين حقوق العمال وحقوق أصحاب الأعمال" تأتي هذه الورقة في إطار اهتمام الوحدة بالتوصيات التي تم تقديمها لمصر في ضوء الاستعراض الدوري الشامل وموقف الحكومة المصرية من التوصيات وفي ضوء تنفيذ المؤسسة لمشروع "الاستعراض الدوري الشامل كأداة لتحسين السياسات العامة خلال المرحلة الانتقالية"، الممول من الاتحاد الأوروبي خلال 2016-2017، حيث اهتمت المؤسسة بتسليط الضوء علي تلك القضية من خلال ورقة توضح أهم الإشكاليات التي تعيق العلاقة بين العامل وصاحب العمل، بهدف خلق التوافق بينهم.

وتناولت الورقة عدة نقاط أساسية، فتبدأ الورقة بعرض العلاقة بين العامل وصاحب العمل من الناحية القانونية والحقوقية، وفي المحور الثاني للورقة، يتم سرد واقع العمالة في مصر، بالنسبة لأوضاع العمال من جهة، وعرض التحديات التي يواجهها أصحاب الأعمال من جهة أخرى. فيما يتناول المحور الأخير رؤية مقترحة كمحاولة لخلق التوازن بين العامل وصاحب العمل.

وقد خلصت الورقة إلى مجموعة من التوصيات، تأتي علي رأسها إلغاء استمارة 6 تأمينات التي تعطي صلاحية مطلقة لصاحب العمل في فصل العمال، وأوصت بتفعيل دور المجلس القومي للأجور المعني بتحديد الحد الأدنى والأقصى للأجور، وكذلك إلغاء المواد 104 ، 106 من قانون العمل، والتي تنهي العقد محدد المدة فور انتهاء مدته، دون وضع أي ضمانات للعامل والتي تسمح بتحديد العقد مرة أخرى ولكن بشروط جديدة، مما يهدر حق العامل ومن ناحية أخرى، أوصت الورقة بعدة ضمانات للنقابات العمالية، من أهمها ضمان استقلال العمل النقابي بعيداً عن سيطرة الحياة الحزبية والسياسية من أجل مراعاة حقوق العمال في المقام الأول، وعدم ترك المجال للصراع بين الأحزاب تحت شعار حقوق العمال. كما نادت الورقة بتفعيل دور المجالس القومية، وعلي رأسها المجلس القومي لحقوق الإنسان، من خلال تشكيل لجان تقصى حقائق وبحث مشكلات العمال والتدخل لحلها.

3 تقارير تقييمه لمدي التزام مصر بالتزاماتها

التقارير تبرز الايجابيات وتقدنم اقتراحات لتلافي السلبيات

اصدر المشروع 3 تقارير نصف سنويه حول التقدم المحرز في مجال تنفيذ الحكومه لتوصياتها التي التزمت بها امام المجتمع الدولي خاصه ان جمهورية مصر العربية خضعت في نوفمبر 2014 للاستعراض الدوري الشامل ،وقدمت للحكومة المصرية 300 توصية خلال جلسة الحوار التفاعلي ،وفي مارس 2015 وخلال جلسة اعتماد التقرير قبلت الحكومة المصرية بشكل جزئي وكلي 247 توصية ،

الا ان خلال الفترة من مارس 2015 وحتى يناير 2017 (22 شهر) شهدت الساحة السياسية المصرية استقرارا سياسيا عقب الموجة الثورية الثانية في 30 يونيه 2013 ،والتي توافقت خلالها القوى الوطنية على تلبية مطالب عشرات الملايين الذين احتشدوا في الشوارع مطالبين بعزل الرئيس الأسبق محمد مرسي الذي كان ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين ،وموست خلال فترة حكمه انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان وعدوانا على المسار الديمقراطي عقب ثورة يناير 2011 .

خلال هذه الفترة بادرت مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بالدعوة لتأسيس «تحالف منظمات المجتمع المدني المصرية من اجل الاستعراض الدوري الشامل» الذي اتسعت عضويته ليضم حتى موعد إعداد التقرير 227 منظمة ،وقد تم إجراء انتخابات ديمقراطية لانتخاب مجلس أمناء يقوم على إدارة التحالف في مايو 2016 .

قام تحالف منظمات المجتمع المدني من اجل الاستعراض الدوري الشامل برصد ومتابعة مدى التزام الحكومة المصرية بتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي قبلتها في مارس 2015 ،وذلك حتى تاريخ يناير 2017 ، حيث اعتمدت عملية الرصد على إبراز المعلومات التالية :-

1- القضايا موضع الصلة بالتوصيات (25 موضوع) ،وكذلك عدد التوصيات المنبثقة عن كل قضية

2- الإطار الدستوري ذي الصلة بكل قضية .

3- التطورات القانونية .

4- الثغرات الموجودة في النظام القانوني والمؤسسي .

5- أهم الإحصائيات والوقائع ذات الصلة بالقضايا موضع التوصيات .

اول تقرير تقييم منتصف المدة للاستعراض الدوري الشامل لمدى تقدم الحكومة المصرية في تنفيذ توصيات 2014

ومن ابرز التقارير الذي اصدرها المشروع هو تقرير نص المده والذي اعلن عنه في جنيف في مارس 2017 وتناول الفتره من مارس 2015 الي يناير 2017

وركز التقرير في الجزء الاول علي التقدم في تنفيذ التوصيات ورصد تقدم في مجال مكافحه الإرهاب

فقد قدمت إلى الحكومة المصرية عدد 6 توصيات متعلقة بتعزيز جهودها في مكافحة الإرهاب ، وقد قبلت الحكومة المصرية كل هذه التوصيات:

وفي 14 أغسطس 2015، صدر قانون رقم 94 لسنة 2015، والخاص بمكافحة الإرهاب، والذي تضمن تعريفا للجماعة الإرهابية والعمل الإرهابي وتمويل الإرهاب، وحدد دوائر خاصة بمحكمة الجنايات والجنح لنظر القضايا، كما نص القانون على حماية من يقومون على تنفيذ هذا القانون من الجيش والشرطة من أي تبعات قانونية إذا ما استخدموا القوة أثناء تنفيذ هذا القانون. كما يغرم القانون كل من يبث أو ينشر معلومات «غير حقيقية» عن الاعتداءات أو العمليات العسكرية بالمخالفة للرواية الرسمية من الجهات الرسمية، ويعد هذا القانون من أهم القوانين التي اتخذتها الحكومة المصرية في ضوء مكافحتها للإرهاب، وذلك على الرغم من بعض الانتقادات التي وجُهت إلى القانون في ضوء اعتبار بعض مواده مقيدة للحقوق والحريات في البلاد.

كما رصد تقدم في تعزيز حقوق الطفل والأسرة

تلقت الحكومة المصرية 7 توصيات تتعلق بتعزيز وحماية حقوق الطفل والأسرة، وقد قبلتها الحكومة المصرية جميعا.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير صدر قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الطفل، تضمن القرار الصادر برقم 178 لسنة 2016 تعديل عدد من المواد باللائحة التنفيذية الصادرة في عام 2010، ما يسمح بتسليم الأطفال للأسر البديلة الراغبة في احتضانهم بدءًا من سن 3 أشهر بدلا من سنتين، وتوسيع قاعدة الأسر البديلة

وخلال نفس الفترة أيضا تم إصدار قرار بإنشاء صندوق رعاية الطفولة والأمومة برئاسة الأمين العام للمجلس القومي للطفولة والأمومة في أغسطس 2016 ، كما أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي مشروع قومي يعالج ظاهرة أطفال الشوارع في يوليو 2016.

رغم ذلك لا تزال هناك حاجة ماسة لإصلاحات تشريعية وإجرائية أكبر للتغلب على ظواهر استغلال الأطفال ومحاصرة ظاهرة أطفال الشوارع ، فضلا عن التغلب على مشكلة عمالة الأطفال في الأعمال الخطرة ، وهو ما يستلزم تعديل قوانين الطفل ، العمل ، دور الرعاية ، العقوبات .

❖دعم الأشخاص ذوي الإعاقة

تلقت الحكومة المصرية 9توصيات تتعلق بدعم حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة، وقد قبلت الحكومة المصرية 8 توصيات بشكل كلي، وأخذت العلم بتوصية واحدة فقط.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير أطلقت وزارة التضامن الاجتماعي، الإستراتيجية القومية لحماية وتأهيل الأشخاص ذوى الإعاقة، والتي يستمر تنفيذها لمدة 3 سنوات حتى 2019 ، كما صدرت عدة قرارات وزارية تصب في اتجاه تعزيز الحقوق التعليمية للطلاب المعاقين

وبالتزامن مع إصدار التقرير الحالي يناقش مجلس النواب المصري قانون متخصص لذوى الإعاقة، إلا إنه في المقابل لازالت هناك تحديات مؤثرة تحد من وصول ذوى الإعاقة لكثير من حقوقهم القانونية ، فعدد المدارس المؤهلة لاستيعاب ذوى الإعاقة لا تزال غير كافية وفقيرة الإمكانيات ، بل وتم إغلاق أحد هذه المدارس بمدينة دمنهور محافظة البحيرة في سبتمبر 2016 .

ورغم أن القانون المصري ينص على تخصيص نسبة 5% من الوظائف في أي منشأة للمعاقين ، إلا أن هذا الحق غير مفعل خاصة في المنشآت الاقتصادية والخدمية الخاصة غير المملوكة للدولة ،

❖مكافحة العنف ضد المرأة

تلقت الحكومة المصرية 28 توصية تتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة ، وقد قبلت الحكومة المصرية 25 توصية قبولا كليا ، كما قبلت 3 توصيات قبولا جزئيا.

خلال الفترة التي يغطيها التقرير صدر القانون رقم 78 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام قانون العقوبات بتغليظ العقوبة ضد كل من قام بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. حيث ارتفعت عقوبة مرتكب الجريمة من الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تتجاوز سنتين، إلى السجن مدة لا تقل عن 5 سنوات ولا تتجاوز 7 سنوات.

رغم ذلك لاتزال معدلات ختان الإناث مرتفعة ، ومعظمها يتم بالمخالفة للقانون ، وليس هناك آليات فعالة لضمان الحد من هذه الظاهرة ، كما أن ظاهرة العنف المنزلي ضد النساء تشهد رواجا كبيرا وليس هناك رادع قانوني يضمن حماية المرأة من هذه الممارسات ، فضلا عن شيوع ظاهرة التحرش الجنسي في ظل ضعف العقوبات القانونية على مرتكب الجريمة وضعف جهود التوعية المجتمعية بخطورتها .

❖ضمانات المحاكمة العادلة

تلقت الحكومة المصرية 19 توصية تتعلق بضمانات المحاكمة العادلة ، وقد قبلت منها 12 توصية بشكل كلي و 5 توصيات بشكل جزئي ، و توصيتين فقط تم أخذ العلم بهما .

ويوفر الدستور المصري في مواده 96 ،97، 98 ضمانات جيدة للحق في المحاكمة العادلة والمنصفة ، كما أن قانون الإجراءات الجنائية الحالي يضع ضمانات للمحاكمة العادلة ، إلا أنه لا يسمح بتسريع وتيرة التقاضي وصولا إلى العدالة الناجزة ، ورغم وجود دعوات حاليا لتعديل القانون ومبادرات من الوزارات المعنية لتقديم مقترحات بالتعديلات المطلوبة ، إلا أن هناك تخوف شديدة من أن تأتي هذه التعديلات على حساب ضمانات المحاكمة العادلة .

❖حماية التجمع السلمي

قدمت للحكومة المصرية 15 توصية

متعلقة بحماية الحق في التجمع السلمي قبلت 4 توصيات منها بشكل جزئي ، و 5 توصيات بشكل كلي، وأخذت العلم ب 6 توصيات.

رغم ذلك فإن القانون المنظم للحق في التجمع السلمي وهو القانون رقم 107 لسنة 2013، يعد معوقا لإعمال الحق في التظاهر ، وهو ما دفع المحكمة الدستورية مؤخرا للحكم بعدم دستورية المادة العاشرة منه والتي أجازت لوزير الداخلية أو مدير الأمن المختص أن يصدر قرارا مسببا يمنع الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة أو إرجائها أو نقلها إلى مكان آخر أو تغيير مسارها.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير شهدت الساحة المصرية وقائع متعددة لمنع التظاهرات والقبض على المشاركين فيها ومحاكمتهم بمقتضي القانون ، وتقرير عقوبات قاسية في حق الكثير منهم ، وربما تكون الأحكام التي صدرت بحق عدد من المتظاهرين على خلفية قضية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية من أبرز الأمثلة على ذلك .

❖حماية حقوق الأقليات

قُدمت إلى الحكومة المصرية توصيتين فيما يتعلق بضرورة حماية حقوق الأقليات والعمل على ضمانها، وقد قبلتهما الحكومة قبولا جزئيا

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير صدر القانون رقم 80 لسنة 2016، والخاص بموضوع بناء وترميم الكنائس، كما أصدرت جامعة القاهرة، قرارًا بإلغاء خانة الديانة من أوراق المعاملات الرسمية بجامعة القاهرة، أو بالشهادات الصادرة عنها.

❖حماية حرية التعبير

قدمت للحكومة المصرية 11 توصية متعلقة بحماية حرية التعبير ، حيث قبلت الحكومة المصرية توصية واحدة جزئيا ، و7 توصيات قبول كلي، وتم أخذ العلم ب 3 توصيات فقط.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير صدر القانون رقم 92 لسنة 2016، بهدف التنظيم المؤسسي للصحافة والإعلام ، إلا أن هناك عدد من الثغرات القانونية الخطيرة التي تقيد حرية التعبير لعل من أهمها الفقرة «و» من المادة ٩٨ من قانون العقوبات والتي تتعلق بعقوبة ازدراء الأديان ، فضلا عن أن أحكام بعض القوانين الأخرى تعد بمثابة تقييد لحرية الرأي وتقبل تأويلها أو استخدامها في الانتقاص من حقوق الصحف ووسائل الإعلام ومنها المادة 35 من قانون مكافحة الإرهاب رقم 94 ل 2015 والتي تنص على «يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من تعمد، بأية وسيلة كانت، نشر أو إذاعة أو عرض أو ترويج أخبار أو بيانات غير حقيقية عن أعمال إرهابية وقعت داخل البلاد، أو عن العمليات المرتبطة بمكافحتها بما يخالف البيانات الرسمية الصادرة عن وزرة الدفاع، وذلك كله دون إخلال بالعقوبات التأديبية المقررة.

وفي جميع الأحوال، للمحكمة أن تقضي بمنع المحكوم عليه من مزاولة المهنة لمدة لا تزيد علي سنة، إذا وقعت الجريمة إخلالاً بأصول مهنته».

كما إنه خلال نفس الفترة واجه عدد من المبدعين والكتاب والمفكرين عقوبات بالحبس أبرزهم الباحث إسلام بحيري ، والروائي أحمد ناجي بتهمة ازدراء الأديان ، كما شهدت ذات الفترة القبض على بعض المصورين والصحفيين بتهم لها علاقة بعرق قانون التظاهر أو نشر مواد إعلامية تراها بعض السلطات مخالفة للحقيقة .

تعزيز حقوق الشباب

قدمت للحكومة المصرية 7 توصيات متعلقة بتعزيز حقوق الشباب ، حيث قبلتها الحكومة المصرية جميعا ،

خلال الفترة التي يغطيها التقرير تم عقد أول مؤتمر وطني للشباب برعاية رئيس الجمهورية ، وأعقبه عقد مؤتمرات شهرية للشباب ، وقد اتسمت المناقشات في هذه المؤتمرات بسقف حرية مرتفع وتمخض عنها قرارات جيدة فيما يتعلق بالعفو عن بعض الشباب المحبوسين على ذمة قضايا مرتبطة بقانون التظاهر ، فضلا عن بعض القرارات الأخرى ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشباب.

ورغم ذلك ، فإن الشباب في مصر يعاني اقتصاديا بصورة كبيرة جدا ، فوفقا للبيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن 26.7٪ من الشباب في الفئة العمرية من (18- 29 سنه) يعانون من البطالة .

❖تعزيز حقوق المرأة

قدمت للحكومة المصرية 39 توصية متعلقة بتعزيز حقوق المرأة ، وقد قبلت الحكومة منها 35 توصية بشكل كلي ، كما قبلت 3 توصيات بشكل جزئي، وأخذت العلم بتوصية واحدة فقط.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير أطلق المجلس القومي للمرأة حملة إعلامية لدعم وتمكين النساء المصريات تحت عنوان «التاء المربوطة.. سر قوتك»، بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وحكومة السويد.

ورغم ذلك لا تزال جهود تمكين المرأة لم تؤتي ثمارها بعد ، فوفقا للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، فإن معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي يظهر تفاوتا ملموسا بين كل من الذكور والإناث ، حيث بلغ معدل مساهمة الذكور 70.5% مقابل 22.5% للإناث، وأن معدل التشغيل للذكور بلغ 63.9% مقابل 17.0% للإناث.

على المستوى السياسي فقد حصلت المرأة علي عدد 6 مقاعد فقط في خمسة لجان فقط من أصل 25 لجنة نوعية داخل مجلس النواب المصري، بنسبة 6% من أصل أعضاء هيئة مكاتب اللجان النوعية، ولا تزال نسبة تمثيل المرأة في المناصب السياسية والتنفيذية والقضائية محدودة للغاية ، حيث لا توجد أي امرأة تشغل منصب المحافظ ، وهناك 4 وزيرات فقط من إجمالي 34 وزير ، فضلا عن الضعف الشديد في نسبة العاملات من شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية في المؤسسات الحكومية ، حيث بلغت على المستوى القومي 18.8% للمعينات في وظائف الإدارة العليا ، 28.8% للمعينات في وظيفة مدير عام.

❖مناهضة التعذيب

قدمت للحكومة المصرية 11 توصية متعلقة بمناهضة التعذيب، وقد قبلتها الحكومة المصرية جميعا ، وتنص المادة 52 من الدستور على أن «التعذيب بجميع صوره وأشكاله، جريمة لا تسقط بالتقادم».

ورغم أن ممارسات التعذيب التي كانت شائعة قبل ثورة 25 يناير 2011 لم تعد تمارس بأسلوب منهجي واسع النطاق في الوقت الراهن ، إلا أن هناك وقائع متعددة تم الكشف عنها لازال معظمها قيد التحقيق من أشهرها مقتل المواطن طلعت شبيب بالأقصر نتيجة التعذيب وكذلك المواطن مجدي مكين بالقاهرة ، والمحامي كريم حمدي في مركز شرطة المطرية بالقاهرة ، والمواطن سيد الخزعولي في قسم شرطة رشيد بمحافظة البحيرة.

وتبقي الثغرة الجوهرية في هذه القضية عدم تعديل المواد 126 ، 129 من قانون العقوبات المصرية والتي لا تتضمن تعريفا لجريمة التعذيب يتناسب مع ما هو وارد في اتفاقية مناهضة كافة أشكال التعذيب والمعاملة القاسية والمهينة التي صدقت عليها مصر .

❖مكافحة الفساد

قدمت للحكومة المصرية 7 توصيات متعلقة بمكافحة الفساد ، وقد قبلتها جميعا ،

ورغم أن هناك خطاب سياسي قوى متعلق بمكافحة الفساد ، وهناك جهود كبيرة تبذل من هيئة الرقابة الإدارية المصرية في ضبط وقائع الفساد وتقديم مرتكبيها للمحاكمة ، إلا أن البنية المؤسساتية والتشريعية لا تضمن وقاية كافية من الفساد ، وتوفر ثغرات عديدة تسمح بإفلات مرتكبي جرائم الفساد من العقاب

❖الانضمام إلي المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها وسحب التحفظات

قدمت للحكومة المصرية 10 توصية متعلقة بالانضمام للمعاهدات والالتزام بها وسحب التحفظات ، وقد قبلت منها 6 توصيات بشكل كلي ، وأخذت العلم ب 4 توصيات،

ولم تشهد الفترة التي يغطيها التقرير أي خطوات في سبيل التصديق على البروتوكولات الاختيارية لبعض الاتفاقيات الدولية التي

التقرير الاولي :الارهاب المعطل الاول لحقوق الانسان والدوله نحجت في الحد منه

ورصد التقرير الأول مديتتفيد التوصيات توصيات الدورة الثانية للاستعراض الدوري في الفتره من اول يناير وحتي 31 اغطس 2016 واشار الي ان الاوضاع كانت في هذه التفره غير مستقره بسبب انتشار الحوادث الارهابيه وفيما يلي موجز التقرير

الحق في الحياة ومكافحة الإرهاب

على الرغم من الانتشار الواسع للتنظيمات الإرهابية في المنطقة ، إلا أن الفترة الأخيرة شهدت نجاحا نسبيا ملحوظا لأجهزة الدولة المصرية في محاصرة الإرهاب والعنف الذي استشري عقب ثورة 30 يونيه 2013 ، وقللت كثيرا من معدلات تكرار حوادثه وحققت نجاحات ملموسة في تقويض قدرات التنظيمات الإرهابية في سيناء ، وهي التنظيمات التي أظهرت شواهد الأحداث تلقيها دعما سياسيا ولوجيستيا وتمويليا وإعلاميا من قوى إقليمية وجماعات سياسية إسلامية في الداخل والخارج .

التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

عزز الدستور المصري في مادته رقم 93 هذا التوجه حيث نصت المادة علي أن« تلتزم الدولة بالاتفاقيات والعهود والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تصدق عليها مصر، وتصبح لها قوة القانون بعد نشرها وفقاً للأوضاع المقررة.» وفي هذا الصدد فقد انضمت مصر الي مجموعة أصدقاء اتفاقية مناهضة التعذيب، التي تعتبر محفلا دوليا غير رسمي لتعزيز الجهود العالمية للقضاء على جريمة التعذيب وتشجيع كافة الدول التي لم تنضم بعد لاتفاقية مناهضة التعذيب على الانضمام لها وتنفيذها.

ولكن رغم تأييد مصر لمجموعة من التوصيات التي قدمت في شأن انضمام مصر لحزمة جديدة من المعاهدات والاتفاقيات الدولية إلا أن مصر لم تقم بتفعيل هذه التوصيات حتى الآن ومنها تقديم التقارير المتأخرة إلى هيئات المعاهدات ذات الصلة بهذه التقارير .

الحرية والأمان الشخصي

اقر الدستور المصري في باب الحقوق والحريات مجموعة كبيرة من المواد منها المواد «51 ، 52 ، 53، 54» التي تحمي الحرية والأمان الشخصي، كما حفظ القانون هذه الحريات العامة حفاظا علي أمان وتأمين الشخص ، إلا انه في حقيقة الأمر تستمر بعض الانتهاكات لهذه الحقوق ، والتي تصنع تحديا كبيرا في مجال الحق في الحرية والتمتع بالأمان الشخصي ويأتي علي رأس ذلك التوسع الكبير في الحبس الاحتياطي ، مع استمرار ظاهرة سوء معاملة المحتجزين في بعض مقار الاحتجاز.

ومن الظواهر السلبية التي تم رصدها في هذا الإطار خلال فترة إعداد التقارير بروز بعض حالات لاعتداء رجال شرطة من صغار الرتب على مواطنين لدرجة أدت لوفاتهم ، حيث قام أمين شرطة بقتل مواطن في منطقة الدرب الأحمر بوسط القاهرة ، وأخر قام بقتل مواطن في مدينة الرحاب على أطراف القاهرة ، فضلا عن بعض الحالات لوفاة محتجزين وتوجيه اتهامات لضباط وأفراد شرطة بالاعتداء عليهم .

التقرير رصد التقدم المحرز في مجال تنفيذ التوصيات ويركز علي اهم العقبات التي تواجه الدوله

انضمت إليها مصر ، كما لا تزال تحفظات مصر على بعض بنود الاتفاقيات كما هي قبل خضوعها للاستعراض الدوري الشامل في نوفمبر 2014 ، فضلا عن أن هناك بعض القوانين التي تخالف بعض الالتزامات الدولية وبعض نصوص الدستور مثل مواد تجريم التعذيب في قانون العقوبات ، قوانين النقابات ، قانون تنظيم العمل الأهلي ، وقانون التظاهر .

❖تعزيز ممارسات احترام حقوق الإنسان المتعلقة بجهات إنفاذ القانون

قدمت للحكومة المصرية 10 توصيات متعلقة بتعزيز ممارسات احترام حقوق الإنسان بجهات إنفاذ القانون ، وقد قبلتها الحكومة جميعا

خلال الفترة التي يغطيها القانون صدر «قانون رقم 64 لسنة 2016 ، بشأن تعديل بعض أحكام قانون هيئة الشرطة، والتي ألزمت الضابط بالالتزام بأحكام هذا القانون

❖تعزيز المؤسسات الوطنية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان

قدمت للحكومة 2 توصيات في هذا الشأن وقد قبلتهما الحكومة المصرية جميعا

ويشهد الواقع خلال الفترة التي يغطيها التقرير عن بطء إجـراءات تعديل قانون المجلس القومي لحقوق الإنسان ليضمن استقلال المجلس عن السلطة التنفيذية ، كذلك لم يتم حتى الآن إنشاء الهيئة الوطنية للانتخابات وإصدار القانون المنظم لعملها .

❖ضمان الحق في الوصول لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي

قدمت للحكومة المصرية توصية واحدة في هذا الشأن وقد قبلتها الحكومة بالفعل ،

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير هناك جهود تبذل من اجل توسيع نطاق التغطية بشبكات الصرف الصحي ، كما أنه يجري حاليا مناقشة أول قانون لتنظيم قطاع مياه الشرب والصرف الصحي في مصر ، ورغم ذلك لا يزال 50% من المواطنين المصريين لا يتمتعون بخدمات الصرف الصحي المأمونة ، وأكثر من 80% من المناطق الريفية ليس بها شبكات صرف صحي ، كما ن هناك شكاوى متكررة من نوعية مياه الشرب وتلوثها .

❖التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان

قدمت لمصر 15 توصية متعلقة بالتعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ، وقد قبلت الحكومة المصرية 7 توصيات منها، وقبلت توصية واحدة بشكل جزئي وأخذت علم ب 7 توصيات .

خلال الفترة التي يغطيها التقرير تقدمت مصر ببعض التقارير لبعض هيئات معاهدات حقوق الإنسـان ، ولكن لازال التعاون مع المقـررين الـخواص ليس على المستوى المطلوب ، حيث أن المقرر المعني بالتعذيب يطلب زيارة مصر دون تلقي موافقة الحكومة المصرية ، كما إنه لم يتم حتى الآن اتخاذ خطوات في شـأن إنشـاء مقر للمفوضية السامية لحقوق الإنسان بمصر .

فيما يتعلق بالمستوى المؤسسي ، فليس هناك هيئة دائمة معنية بالتواصل مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان ،

❖مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية

قدمت لمصر 12 توصية في إطار قضية مكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار في البشر ، حيث قبلتها الحكومة المصرية جميعا ،

خلال الفترة التي يغطيها التقرير صدر قانون رقم 82 لسنة 2016 ، لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين»، حيث قـام بتغليظ العـقوبات علي كل من ساهـم وشارك في عملية هجرة بطريقة غير مشروعة

❖تعزيز برامج التربية علي حقوق الإنسان

قدمت لمصر 11 توصيات في إطار قضية تعزيز التربية على حقوق الإنسان،

التقرير الثالث ركز على الاعلان عام 2018 عام ذوي الاعاقه

جاء التقرير الثالث لرصد ومتابعة مدى تقدم الحكومة المصرية في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل والذي تناول الفتره من فبراير– يوليو 2017 رصد مدي التقدم المحرز في مكافحه الارهـاب وتعزيز حقوق الطفل والاسره

كما رصد مكافحة العنف ضد المرأة، تعزيز جهود مكافحة الإرهاب، و تعزيز حقوق الطفل والأسرة، و دعم الأشخاص ذوي الإعاقة، و مكافحة العنف ضد المرأة، و ضمانات المحاكمة العادلة، و حماية التجمع السلمي، و حماية حقوق الأقليات، و حماية حرية التعبير، و تعزيز حقوق الشباب، و تعزيز حقوق المرأة، و مناهضة التعذيب، و مكافحة الفساد، و الانضمام إلي المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان والالتزام بها وسحب التحفظات، وتعزيز ممارسات احترام حقوق الإنسان المتعلقة بجهات إنفاذ القانون، و تعزيز المؤسسات الوطنية في مجالات الديمقراطية وحقوق الإنسان، و ضمان الحق في الوصول لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي، و التعاون مع الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، و تعزيز برامج التربية علي حقوق الإنسان، و ضمان الحق في التنمية الاقتصادية، و تحسين بيئة عمل المنظمات الأهلية.

تعزيز جهود مكافحة الارهاب

وفي 14 أغسطس 2015، صدر قانون رقم 94 لسنة 2015، والخاص بمكافحة الإرهاب، والذي تضمن تعريفا للجماعة الإرهابية والعمل الإرهابي وتمويل الإرهاب، وحدد دوائر خاصة بمحكمة الجنايات والجنح لنظر القضايا، كما نص القانون على حماية من يقومون على تنفيذ هذا القانون من الجيش والشرطة من أي تبعات قانونية إذا ما استخدموا القوة أثناء تنفيذ هذا القانون. كما يغرم القانون كل من يبث أو ينشر معلومات «غير حقيقية» عن الاعتداءات أو العمليات العسكرية بالمخالفة للرواية الرسمية من الجهات الرسمية، ويعد هذا القانون من أهم القوانين التي اتخذتها الحكومة المصرية في ضوء مكافحتها للإرهاب، وذلك على الرغم من بعض الانتقادات التي وُجهت إلى القانون في ضوء اعتبار بعض مواده مقيدة للحقوق والحريات في البلاد .

دعم الأشخاص ذوي الاعاقة

وقد أعلن رئيس الجمهورية أن 2018 سيكون عام ذوي الاحتياجات الخاصة. وجاء هذا الإعلان في مؤتمر الشباب الثالث الذي عقد بمحافظة الإسماعيلية في إبريل 2017. كما شهدت الفترة التي يغطيها التقرير رفض بعض الكليات بجامعتي حلوان وعين شمس دخول طلاب من ذوي الإعاقة والحاصلين على الثانوية العامة بعض أقسامها في مخالفة صريحة للدستور، ومناقضة لقرارات المجلس الأعلى للجامعات في شأن إتاحة جميع الكليات لالتحاق الطلاب ذوي الإعاقة بها، وضد توجه الدولة بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كما شهدت الفترة التي يغطيها التقرير حالة من الغضب لذوي الإعاقة الحركية وذلك بسبب قرار وزيرة التضامن الاجتماعي، بوقف المعاش الممنوح للأشخاص ذوي الإعاقة لمن يمتلك سيارة مجهزة، حيث يتنافى هذا القرار مع التزام مصر بالاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير الحماية الاجتماعية لهم من جهة ويتنافى مع المواد الدستورية أيضا .

حيث قبلت الحكومة المصرية بشكل كلي 10 توصيات، وأخذت علم بتوصية واحدة فقط ،

حتى موعد إعداد التقرير لم يتم إقرار منهج تدريسي في مجال حقوق الإنسان للمراحل التعليمية المختلفة ، وليس هناك أي خطط وطنية تتخذ طابع مؤسسي ومستديم متعلق بالتربية على حقوق الإنسان .

❖تعزيز الحق في الضمان الاجتماعي

قُدمت لمصر 3 توصيات متعلقة بالحق في الضمان الاجتماعي وقد قبلتهما الحكومة المصرية ،

خلال الفترة التي يغطيها التقرير طرأت عدة تعديلات إيجابية على قانون الضمان الاجتـماعي سمحت لمجلس الـوزراء أن يستحدث أنـماط مختلفة مـن المعاشات الضمانية للمستحقين ، وبنـاءا على هذا التعديل القانوني صدر قرار مجلس الوزراء رقم 540 لسنة 2015 ، بشأن برنامج تكافل وكرامة، لتقديم دعم نقدي مشروط للأسر والأفراد « ،

في المقابل ، لا يـزال المستفيدين من المساعدات والمعاشات الضمانية أقل بكثير من المستحقين الفعليين لها من الفئات منعدمة أو منخفضة الدخل ، حيث تشير التقديرات إلى أن قرابة ثلث الأسر المصرية تعيش دون حد الفقر ، فضلا عن أن القيمة المقدرة للمعاشات الضمانية ضعيفة للغاية مقارنة بالتضخم الشديد الذي تشهده الأسواق المصرية في الشهور الأخيرة .

احترام التسامح الديني والتنوع الثقافي

قدمت لمصر 11 توصيات متعلقة باحترام وتشجيع مبادرات الحوار والتسامح الديني وقد قبلتها الحكومة المصرية جميعا .

خلال الفترة التي يغطيها التقرير أثيرت أكثر من مرة وفي مناسبات متعددة الدعوة لتجديد وإصـلاح الخطاب الديني ، خاصة في ظل استغلال الجماعات المتطرفة للفهم الخاطئ لعديد من النصوص الدينية وممارسة التكفير والعنف اللفظي والمادي بوحي هذا الفهم ، إلا أن الواقع يشهد بأنه لم تتخذ أي خطوات جادة في سبيل إصلاح الخطاب الديني خلال الفترة التي يغطيها التقرير ، ولم تتبني الدولة أي مبادرات جادة لإدارة حوار ايجابي وبناء بين منتسبي الأديان المختلفة ، ولم تقم بخطوات ملموسة في سبيل تعزيز قيم التسامح الديني .

❖تحسين بيئة عمل المنظمات الأهلية

قدمت لمصر 20 توصية في إطار قضية تحسين بيئة العمل الأهلي وقد قبلت الحكومة المصرية 6 توصيات بشكل جزئي ، كما قبلت 12 توصية بشكل كامل، وتوصيتين تم أخذ العلم بهما

فإن الفترة التي يغطيها التقرير لم تشهد الانتهاء من إقرار قانون جديد للعمل الأهلي بديلا عن القانون 84 لسنة 2002 الذي يعد مقيدا وينتقص من حقوق المنظمات الأهلية ويتناقض مع جوهر النص الدستوري وتوصيات الاستعراض الـدوري الشامل ، ورغم أن البرلمان بادر بإقرار قانون معيب للعمل الأهلي في ديسمبر 2016 ، إلا أن ضغوط المنظمات الأهلية والجهد الذي بذله تحالف منظمات المجتمع المدني المصرية من أجل الاستعراض الـدوري الشامل دفع السيد رئيس الجمهورية لمطالبة البرلمان بإعادة النظر في القانون بمقتضي الصلاحية الدستورية الممنوحة للرئيس بالاعتراض على القوانين ، وحتى الآن يبقي مصير القانون الجديد مجهولا .

كما شهدت ذات الفترة تضييقا شديدا على حق المنظمات في تلقي التمويل من أجل تنفيذ تدخلاتها التنموية ، فضلا عن تعرض عدد من النشطاء للمحاكمة بتهمة تلقي تمويل بطريقة غير مشروعة على خلفية القضية المعروفة إعلاميا بقضية التمويل الأجنبي .

❖ضمان الحق في الصحة والتعليم

قدمت لمصر 5 توصيات في إطار هذه القضية وقد قبلتها جميعا ،

لا يزال التعليم في مصر يعاني بشدة من انخفاض جودته، حيث أن حالة المدارس سيئة، ومعدلات التكدس في الفصول مرتفعة للغاية، والتعليم الفني منفصل عن الحاجة الفعلية لسوق العمل، والأوضـاع المهنية والمادية للمدرسين متدنية للغاية.

فيما يتعلق بالصحة ، فإن الحكومة لم تصدر حتى الآن قـانون التأمين الصحي الشامل للمواطنين ، ورغم الانجاز الكبير الـذي حققته الحكومة في القضاء على فـيـروس الالـتـهـاب الـكـبـدي سـي ، إلا أن معدلات الإصابة بالإمراض المتوطنة الأخرى والسرطانات مرتفعة للغاية ، وتتسم الخدمات الحكومية التي تقدمها الـدولـة من خلال مستشفياتها بانخفاض شديد في مستوى جودتها ، وهـنـاك نقص في الأدويـة عقب الإجراءات المالية التي أدت لانخفاض قيمة الجنيه المصري .

مازال اهتمام الحكومه بالتعليم والصحه غير كافي وتكافل وكرامه غطي فئه محروميه من الضمان الاجتماعي

UPR

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

أبرز محطات المشروع فى صور